



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة-



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

الموضوع

تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

➤ الحاج عامر

إعداد الطالبة:

➤ سهام مزروع

| | |
|------------|---------------|
| 2019 | رقم التسجيل |
| | تاريخ الايداع |

السنة الجامعية: 2019 / 2018.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية.

وفي هذا الإطار تناولنا في البحث:

- مفهوم ومبادئ النفقات العامة

- مفهوم ميزانية الجماعات المحلية

وكيفية تنفيذها التي يجب على المشرع أخذها بعين الاعتبار.

كما تم التركيز على فعالية النفقة العامة وموازنة البرامج والمحاسبة على الأداء

حيث تهتم هذه الدراسة بالتعرف على امكانية تطبيق أسلوب موازنة البرامج المحاسبة على الأداء في

إعداد موازنة الجماعات المحلية، بما تحققه من خصائص ومميزات بدلا من أسلوب موازنة البنود الذي لا

يوفر للنظام المحاسبي للجماعات المحلية الوسائل الكافية والملائمة في إنتاج المعلومات اللازمة من أجل

قياس فعالية النفقات العامة لوحدات الجماعات المحلية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البلدية تعتمد كليا في تمويلها على الضرائب والرسوم المختلفة التي تكون

التمويل الذاتي للبلدية وتخصص نسبة 76.91% من نفقات التسيير و23.09% من نفقات التجهيز.

الكلمات المفتاحية :

النفقات العامة المحلية، ميزانية الجماعات المحلية، فعالية النفقات العامة، موازنة البنود، موازنة

البرامج والمحاسبة على الأداء .

Résumé :

La présente note traite de l'efficacité de dépenses publiques dans le budget des collectivités locales dans le cadre de la recherche concept et principes des dépenses : Publiques locales et du budget des collectivités locales et modalité de leur exécution par le législateur

L'accent a également été mis sur l'efficacité des dépenses publiques . la budgétisation par programme et la comptabilité analytique et celle et .

Cette étude cherche à identifier la possibilité d'appliquer la méthode d'équilibrage des programmes et de comptabilisation des performances à la préparation des budgets des collectivités locales avec leurs caractéristiques et avantages . au lieu de la méthode d'équilibrage des comptes qui ne fournit pas au système comptable des moyens suffisants et appropriés pour produire les informations nécessaires à la mesure de l'efficacité des dépenses publiques des unités des communautés locales.

L'étude a révélé que la municipalité dépend entièrement du financement des diverses

Taxes et redevances autofinancées par la municipalité et alloué 76.91% des frais de gestion et 23.09% des frais de traitement

Mots clés:

- Fais généraux locaux, budget des collectivités locales, efficacité des frais généraux Articles de solde, Equilibrage logique et comptabilisation des performances.

قائمة المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|--|---|
| / | شكر و عرفان |
| / | إهداء |
| / | الملخص |
| / | قائمة المحتويات |
| / | قائمة الجداول |
| / | قائمة الأشكال |
| أ- و | مقدمة |
| الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية) | |
| 08 | تمهيد |
| 08 | المبحث الأول: مفاهيم و مبادئ أساسية حول النفقات العامة المحلية. |
| 09 | المطلب الأول: مفهوم النفقات الجماعات المحلية. |
| 10 | المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة المحلية. |
| 11 | المطلب الثالث: قواعد النفقات في الجماعات المحلية. |
| 13 | المبحث الثاني: مفهوم وخصائص ومبادئ ميزانية الجماعات المحلية. |
| 13 | المطلب الأول: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية |
| 14 | المطلب الثاني: خصائص ميزانية الجماعات المحلية |
| 15 | المطلب الثالث: مبادئ ميزانية الجماعات المحلية . |
| 16 | المطلب الرابع: وثائق وأقسام ميزانية الجماعات المحلية |
| 17 | المبحث الثالث: تحضير وتنفيذ ورقابة ميزانية الجماعات المحلية |
| 17 | المطلب الأول: تحضير ميزانية الجماعات المحلية |
| 19 | المطلب الثاني: تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية |
| 21 | المطلب الثالث: الرقابة على المالية ميزانية الجماعات المحلية |
| 25 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية | |
| 27 | تمهيد |
| 28 | المبحث الأول: فعالية النفقة العامة |

| | |
|---|---|
| 28 | المطلب الأول: ماهية فعالية النفقة العامة |
| 29 | المطلب الثاني: علاقة الفعالية بالكفاءة |
| 30 | المطلب الثالث: فعالية النفقة العامة مدخل لترشيد الإنفاق العام |
| 31 | المبحث الثاني: المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية لتحقيق فعالية النفقات العمومية |
| 31 | المطلب الأول: النقائص المرتبطة بنوعية الميزانية التي تستخدمها الجماعات المحلية |
| 35 | المطلب الثاني: نقائص مرتبطة بمدونة الميزانية |
| 35 | المطلب الثالث: ظاهرة الفساد يضعف فعالية النفقات العامة. |
| 38 | المبحث الثالث: موازنة البرامج المحاسبية عن الأداء. |
| 39 | المطلب الأول: مفهوم موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء. |
| 40 | المطلب الثاني: التفرقة بين موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء. |
| 41 | المطلب الثالث: أهداف وخصائص البرامج والأداء. |
| 43 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثالث: دراسة حالة بلدية بسكرة | |
| 45 | تمهيد |
| 46 | المبحث الأول: تعريف بلدية بسكرة. |
| 46 | المطلب الأول: تقديم بلدية بسكرة |
| 47 | المطلب الثاني: خصائص بلدية بسكرة. |
| 49 | المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية بسكرة |
| 55 | المبحث الثاني: التصنيف المحاسبي لنفقات البلدية بسكرة. |
| 55 | المطلب الأول: فئات مدونة الحسابات. |
| 56 | المطلب الثاني: عرض نفقات بلدية بسكرة. |
| 62 | المبحث الثالث: دراسة إحصائية لمدى تطور نفقات بلدية بسكرة . |
| 62 | المطلب الأول: دراسة إحصائية لمدى تطور نفقات بلدية بسكرة. |
| 70 | المطلب الثاني: علاقة النفقات العامة لبلدية بسكرة بإيراداتها العامة. |
| 71 | المطلب الثالث: مدى فعالية نفقات بلدية بسكرة. |
| 74 | خلاصة الفصل |
| 76 | خاتمة |
| 81 | قائمة المراجع |
| 88 | الملاحق |

قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|-------|
| 14 | خصائص ميزانية الجماعات المحلية | 01 |
| 57 | حسابات نفقات قسم التسيير لبلدية بسكرة | 02 |
| 59 | حسابات نفقات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية بسكرة | 03 |
| 61 | تبويب مصالح وبرامج البلدية | 04 |
| 62 | تطور إجمالي النفقات العامة لبلدية بسكرة (2015-2017) | 05 |
| 64 | تطور نفقات قسم التسيير لبلدية بسكرة (2015-2017) | 06 |
| 66 | تطور نسبة نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لبلدية بسكرة | 07 |
| 68 | تطور نفقات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية بسكرة (2015-2017) | 08 |
| 69 | تطور نسبة نفقات قسم التجهيز والاستثمار بالنسبة لإجمالي النفقات لبلدية بسكرة. | 09 |
| 71 | رصيد موازنة بلدية بسكرة (2015-2017) | 10 |
| 71 | نسبة فعالية كل من قسم التسيير والتجهيز والاستثمار لبلدية بسكرة | 11 |

قائمة الأشكال:

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|-------|
| 50 | الهيكل التنظيمي لإدارة بلدية بسكرة | 01 |
| 63 | تطور إجمالي نفقات بلدية بسكرة (2015-2017) | 02 |
| 67 | نسب أجور المستخدمين من إجمالي نفقات التسيير لبلدية بسكرة | 03 |
| 70 | تطور نسب نفقات التجهيز والاستثمار بالنسبة لإجمالي النفقات العامة | 04 |
| 72 | مدى فعالية نفقات بلدية بسكرة (2015-2017) | 05 |
| 73 | توزيع نفقات بلدية بسكرة | 06 |

قائمة الملاحق:

| الصفحة | الملحق | الرقم |
|--------|--------------------------|-------|
| 88 | الحساب الإداري لسنة 2015 | 01 |
| 89 | الحساب الإداري لسنة 2016 | 02 |
| 90 | الحساب الإداري لسنة 2017 | 03 |



مقدمة

انتقلت طبيعة المالية العامة للدولة من مالية محايدة إلى مالية تدخلية وظيفية ثم إلى مالية تخطيطية ، فكان من البديهي أن ينعكس هذا التطور على النفقات العامة ، وحيث تحتل النفقات العامة مكانة كبيرة في ميزانية الجماعات المحلية كونها أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تستخدمها الجماعات المحلية في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها ، إذ تعكس سياستها المنتهجة ، وكننتيجة لعدم كفاية التمويل العام الذاتي اللازم لتنفيذ الأنشطة في الوقت الذي تتزايد فيه التزامات الجماعات المحلية اتجاه مواطنيها فعلى الرغم من ضخامة الإنفاق العام المحلي وما يترتب عليه من آثار اقتصادية إلا أن الإفصاح المحاسبي الحالي عقيم عن إنتاج المعلومات اللازمة لقياس فعالية النفقات بوحدات الجماعات المحلية .

وتستند عملية اعداد تقديرات النفقات بفلسفة موازنة البنود التي تستخدمها الجماعات المحلية إلى آلية تخصيص الاعتمادات المالية لوحدات قطاعها لمجرد انفاقها في أغراض محددة تعكس وسائل الإنجاز وتنفيذ البرامج و الأنشطة دون السماح للأجهزة التنفيذية بنقل أو تجاوز الإعتمادات إلا بترخيص من السلطات الوصية فلا نستطيع تقييم فعالية الإنفاق في هذه الوحدات دون قياسه أولاً ثم الحكم عليه ثانياً.

إشكالية البحث :

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي:

كيف يتم تقييم فعالية النفقات في ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ماهي ميزانية الجماعات المحلية ؟ كيف يتم تنفيذها؟
- ❖ ما المقصود بفعالية النفقات العامة ؟
- ❖ هل موازنة البرامج والمحاسبة على أداء الجماعات المحلية تساعد في قياس فعالية النفقات العامة
- ❖ ماهي المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية لتحقيق فعالية النفقات العمومية ؟

مقدمة

فرضيات البحث :

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث ،يمكن تصميم وصياغة الفرضيات التالية بهدف البحث عن أجوبة موضوعية ومقنعة لإشكالية هذه الدراسة :

- ❖ ميزانية الجماعات المحلية عبارة عن وثيقة تقدر النفقات والإيرادات النهائية للجماعة المحلية ويتم تنفيذها عبر مرحلتين هما :المرحلة الإدارية والمحاسبية .
- ❖ فعالية النفقة العامة هي مدى قدرة النفقة العامة لتحقيق الأهداف المسطرة للجماعات المحلية .
- ❖ تواجه ميزانية الجماعات المحلية عدة مشاكل، متعلقة بفعالية النفقات العامة.
- ❖ موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء للجماعات المحلية يؤدي الى تحقيق فعالية النفقات العامة.
- ❖ ضعف الرقابة الممارسة على بلدية بسكرة وافتقارها إلى مقاييس الأداء وبالتالي إهمالها لتحقيق فعالية النفقات العامة.

أهداف البحث :

- يهدف البحث إلى التعرف على إمكانية استخدام موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء في إعداد موازنة الجماعات المحلية في الجزائر ،ولما يتمتع هذا الأسلوب من مميزات و إيجابيات تفوق تلك المتحققة من الأسلوب السائد الآن ويمكن تحديد الأهداف على النحو التالي :
- ❖ التعرف على المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية والتي تقف معرقله لتحقيق فعالية الانفاق.
 - ❖ دراسة إمكانية استخدام أسلوب موازنة البرامج و الأداء في إعداد الموازنة العامة لدى الجماعات المحلية في الجزائر .
 - ❖ التعرف على أهداف وخصائص موازنة البرامج و الأداء .

أهمية البحث :

تتبع أهمية الدراسة من الإيجابيات والفوائد التي يستحقها لتطبيق موازنة البرامج و المحاسبة على الأداء في الجماعات المحلية في الجزائر ،وحيث تنعكس فعالية هذا الأسلوب فيما يأتي :

- ✓ يهتم البحث بكيفية إعداد هيكله نظم موازنة الجماعات المحلية في الجزائر كمدخل لرفع من فعالية النفقات العامة
- ✓ حداثة موضوع البحث كونه يتعرض الى أسلوب جديد في إعداد الموازنة العامة لم يجرب في الجزائر ولم يحظى بلاهتمام الكافي .
- ✓ تقديم توصيات لإعداد الموازنة العامة في الجماعات المحلية بفعالية
- ✓ يعتبر البحث امتداد للبحوث السابقة في مجال تقييم أداء المنظمات الحكومية وتحسين جودة نظم عملها وتعظيم مخرجاتها .

أسباب اختيار الموضوع :

تعود الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار ودراسة هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

- ✓ الرغبة والميول الذاتي لدراسة هذا الموضوع .
- ✓ قلة الدراسات النظرية والميدانية التي تناولت بعمق الإشكالية المطروحة
- ✓ البحث لمعرفة أسلوب موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث :

تبعنا لتعدد الجوانب المتعلقة بإشكالية هذا البحث ،استخدمنا عدة مناهج ،اتبعنا منها وصفا عند استعراضنا الأساس النظري لتحديد مفهوم فعالية النفقات العامة ، ميزانية الجماعات المحلية.....، كما استخدمنا المنهج التحليلي خلال تناولنا المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية لتحقيق فعالية النفقات العامة ثم التطرق إلى الآليات التي تحقق فعالية الإنفاق العام وغيرها .

أما في الجانب العملي الميداني فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة ، حيث عرضنا واقع النفقات العامة لبلدية بسكرة التي كانت محل الدراسة بنوع من التحليل الكمي والنسبي .

مقدمة

أما فيما يخص الأدوات المستخدمة في البحث فقد اعتمدنا في الجزء النظري من البحث على المسح المكتبي من المراجع المتنوعة بين الكتب ، المقالات ، المذكرات ورسائل الدكتوراه والماجستير ودراسة وتحليل الوثائق الخاصة ببلدية بسكرة .

الدراسات السابقة :

من أهم الدراسات السابقة التي انطلقنا منها في إعداد بحثنا هذا مايلي :

❖ **مفتاح فاطمة :** تحديث النظام الميزاني في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، الجزائر 2011.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لدراسة تحديث النظام الميزاني في الجزائر، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الميزانية العامة وسيلة مهمة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و المالية ولكن هذا النظام يعاني من عدة نقائص واختلالات نذكر منها : نقص واضح في شفافية الميزانية من خلال نقص وثائقها وغموض بعض العمليات المالية للدولة، بالإضافة إلى ضعف الأجهزة الرقابية في أداء مهمتها ، مما دفع الجزائر إلى تحديث نظامها الميزاني من خلال تبنيها لمشروع نظام الميزانية.

❖ **عباس عبد الحفيظ ،**تقييم فعالية النفقات في ميزانية الجماعات المحلية ،دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية منصوره مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر 2011/2012.

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث التعرف على أهمية الدور الذي تلعبه النفقات العامة ومكانتها في موازنة الجماعات المحلية وتسلط الضوء على المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر لتحقيق فعالية النفقات العامة ، وتوصلت الدراسة في مسعاها إلى أن أسلوب اعداد موازنة البرامج و المحاسبة على الأداء يمكن من تحقيق فعالية النفقات العامة بدرجة توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا الأسلوب وتذليل الصعوبات التي تعترض تطبيقه في الجماعات في الجزائر .



مقدمة

❖ **جديدي عتيقة**، "إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة نموذجا" وفي هذه الدراسة تطرقت الباحثة إلى الإشكالية التالية :

ما هو واقع تسيير الجماعات المحلية في الجزائر ؟

حيث ركزت هذه الدراسة على الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية بشكل عام إلى نظام إدارة الجماعات المحلية في الجزائر من الاستقلال حتى اصدار حتى إصدار قانون البلدية الجديد ، وصولا إلى دراسة ميدانية حول بلدية بسكرة تطرقت فيها اختصاصات هيئات البلدية في مجال التسيير لاسيما الجانب المالي والإداري .

وتوصلت في نتائجها أن البلدية في الجزائر تحديدا بلدية بسكرة تعرف العديد من العراقيل سواء في جانب التسيير الإداري والمالي ، وأن المورد البشري يعد أداة أساسية في تحقيق أهداف التنمية المحلية.

هيكل البحث:

لمعالجة هذا البحث لمعالجة عمدنا تقسيمه إلى ثلاث فصول وهي كالآتي:

الفصل الأول: مالية الجماعات المحلية .

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية .

الفصل الثالث: دراسة حالة لنفقات العامة لبلدية بسكرة

يتناول الفصل الأول ،مدخل التعريف بنفقات العامة الحلية ، مدخل التعريف بنفقات العامة المحلية مع استعراض أهم التقسيمات لها مع تبيان أهم المتغيرات التي تتأثر بها ومن جهة أخرى حاولنا إعطاء تعريف لميزانية الجماعات المحلية مع استعراض كيفية تحضيرها وتنفيذها وأشكال الرقابة المختلفة الممارسة عليها.

مقدمة

أما في الفصل الثاني ، فتطرقنا فيه إلى تحديد مفهوم فعالية النفقات العامة وكذلك إلى المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر لتحقيق فعالية النفقات العمومية ثم عالجا هذه المشاكل بحلول وآليات التي قد تؤدي إلى تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية .

وفي الفصل الثالث تناولنا فيه تقديم بلدية بسكرة ثم الانتقال إلى دراسة تطبيقية ميدانية لبلدية بسكرة باستعراض نفقاتها للسنوات الثلاث بنوع من الدراسة والتحليل .

وفي نهاية خاتمة التي تضمنت أهم نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية ، ونتائج اختبار الفرضيات متبوعة بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات ، وأخيرا اقتراح آفاق البحث المستقبلية التي يمكن أن تدفع الباحثين للمزيد من البحث في مجال النفقات العامة والجماعات المحلية .

الفصل الأول:

مدخل للنهقات العامة والجماعات المحلية

(حالية الجماعات المحلية)

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

تمهيد الفصل:

تعتبر المالية المحلية احد الفروع المالية العامة نظرا لأنها تتضمن القواعد المنظمة بالإيرادات والنفقات، ويقصد بالمالية المحلية مجموعة الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات والتي تخص الهيئات المحلية، ومن الحقائق الثابتة أن المالية المحلية هي عصب العمل الشامل للإدارة الدولة العامة وللإدارة المحلية الخاصة، لذلك فإنها تكتسي أهمية بالغة وقد عرفت المالية المحلية تطورا ملحوظا في الجزائر وطرأت عليها مجموعة من الإصلاحات، حيث خصها المشرع الجزائري بميزانية خاصة. وعلى إثر ذلك تعتبر المالية المحلية معيارا ومؤشرا فاعلا والذي من خلاله يظهر عمل الهيئات المحلية وقدرتها عللا التسيير، هذا المعيار أصبح يدخل تحت ما يسمى بالتسيير العمومي العقلاني والذي يهدف إلى البحث عن الفعالية والكفاءة ومن ضمنه التسيير المالي المحلي، وللإشارة فإن المالية المحلية تتأثر بقانون المالية السنوي.

ولكي نبسط المفاهيم أكثر سنتطرق في دراستنا إلى توضيح المفاهيم والمبادئ الأساسية المتعلقة بالنفقات المحلية من تعاريف وتقسيمات، ونبرز مكانتها في ميزانية الجماعات المحلية، مع تبيان مختلف الجوانب المكونة للميزانية، كيفية إعدادها، تنفيذها، والأعوان المكلفون بتنفيذها. ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا: الفصل إلى المباحث التالية

✓ **المبحث الأول:** مفاهيم و مبادئ أساسية حول النفقات العامة المحلية.

✓ **المبحث الثاني:** مفهوم وخصائص ومبادئ ميزانية الجماعات المحلية.

✓ **المبحث الثالث:** تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية.

المبحث الأول: مفاهيم و مبادئ أساسية حول النفقات العامة المحلية.

توضح النفقات العامة المحلية السياسة العامة لكل إقليم في إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات، من مختلف أنواعها وكمياتها، ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به الجماعات المحلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، تنتج عنه النمو وزيادة متسارعة لحجم نفقاتها لعوامل مختلفة، وسنعالج هذه العناصر في هذا المبحث من خلال ما يلي:

- مفهوم النفقات الجماعات المحلية.

- تقسيمات النفقات الجماعات المحلية.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

- قواعد النفقات الجماعات المحلية.

المطلب الأول: مفهوم النفقات الجماعات المحلية.

وتهدف قبل تعريف النفقات المحلية يجب أن نقوم بتعريف النفقات العامة.

لـ تعرف النفقة العامة بأنها >مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة<>¹.
لـ كما عرفها الفقيه حامد عبد المجيد دراز أنها "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من اشخاص القانون العام لإشباع الحاجات العامة"².

لـ النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص من أشخاص القانون العام بهدف الحاجيات العامة.³

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن تعريف النفقة المحلية بأنها "مبلغ نقدي تقوم بإنفاقه الهيئات المحلية اللامركزية المتمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بقصد اشباع الحاجات العامة ولتسيير مصالحها والخدمات الضرورية.
وعليه فإن النفقات المحلية يتضح أنها تصف في حدود الجماعة المحلية لاتساع الحاجيات ذات الطابع المحلي.

وتتميز النفقات المحلية بجملة من الخصائص الأساسية التي تتمثل في ما يلي:

أولاً: الصفة النقدية

تعتمد المعاملات التجارية الحديثة على النقود باعتبارها مبالغ مالية تقوم بإنفاقها الولاية والبلدية قصد الحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطاتها واستمرارية المرافق المحلية، ومنه تستبعد المقايضة في النفقات المحلية باعتبارها مبادلات تجارية كتبادل سلعة بسلعة، إذ تكمل أهمية الصفة النقدية في تسهيل النظام المالي للجماعات المحلية وإعطائها أكثر فعالية، وذلك إقرارها مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات المحلية ضماناً لحسن استخدامها وتحقيق منفعة محلية.⁴

¹. نعمت عبد اللطيف مشهور، اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضعية، القاهرة، مطبعة عمرانية، 1990، ص 236.

². حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الكتاب الحديث، مصر 2000، ص 378

³. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، ط 2001، ص 11

⁴. بن داود ابراهيم، المالية العامة على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009، ص 53، 54.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

ثانيا: صدور النفقة عن الهيئة المحلية.

يقصد بصدور النفقة عن الهيئة محلية أن تكون صادرة عن إحدى الهيئات الإقليمية، منها الولاية والبلدية، التي تعتبر شخص من أشخاص القانون العام حسب نص المادة 49 من القانون المدني، على الأشخاص الاعتبارية الإدارية هم الدولة، الولاية، البلدية، المؤسسات العامة، وكل تجمع يعطيه القانون الصفة الشخصية الاعتبارية، وهكذا تستبعد الدائرة من الجهاز الإداري للدولة باعتبارها لا تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وبالتالي لا يمكن اعتبار النفقات الصادرة من الأشخاص الخاصة نفقة عامة محلية حتى لو كان الغرض منها تحقيق منفعة عامة.¹

ثالثا: تحقيق منفعة عامة محلية

تسعى الجماعة الإقليمية من خلال إنفاقها لمبالغ إلى اشباع حاجة عامة، تحقيق مصلحة محلية للمواطنين المقيمين على إقليمها دون استثناء أو تمييز، فإن كان الجميع متساوون في تحمل الأعباء المحلية فانهم يتساوون في الاستفادة في النفقات العامة المحلية التي تهدف إلى تحقيق منفعة عامة محلية.²

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة المحلية.

تعتمد النفقات الإقليمية على قيام الهيئات المحلية وأشخاص القانون العام بإنفاق الأموال الضرورية لاستمرارية المرافق العامة، من خلال نفقات التجهيز والاستثمار.

أولا: نفقات قسم التسيير

تعتبر نفقات التسيير تلك النفقات الضرورية، التي تسمح للجماعات المحلية بتسيير المصالح التابعة للبلدية والولاية مع ضمان توفير الخدمات واشباع الحاجات المختلفة بانتظام واستمرار، حيث

¹. أمر رقم 75-85 المؤرخ في: 26/09/1975، يتضمن القانون المدني (ج. ر. ج. ج)، العدد 78، الصادر في: 30/09/1971 المعدل والمتمم.

². حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

تنقسم نفقات التسيير إلى نفقات اجبارية كالأجور، ونفقات ضرورية كالهاتف ونفقات اختيارية كالإعانات.¹

حيث تنص المادة 198 من قانون البلدية²، على ما يلي: «يحتوي قسم التسيير في باب النفقات على ما يأتي " أجور وأعباء مستخدمى البلدية، التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية المساهمات المقررة على الأملاك ومداخلي البلدية بموجب القوانين، نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية، نفقات صيانة طرق البلدية، المساهمات البلدية والأقساط المترتبة عليها، الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار، فوائد القروض، أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة مصاريف تسيير مصالح البلدية، الأعباء السابقة»

ثانيا: نفقات قسم التجهيز الاستثمار

تعتبر نفقات التجهيز والاستثمار نفقات ضرورية باعتبارها تنمي ملكية الجماعات المحلية، فهناك نفقات حسب طبيعتها ونفقات حسب وظيفتها فالنفقات حسب الطبيعة هي التي تؤدي إلى زيادة أملاك الجماعة مباشرة أو تلك المتعلقة بالإعانات الممنوحة إلى الجمعيات والهيئات وكذا تسديد قروض الجماعات المحلية، أما بالنسبة للنفقات حسب وظيفتها فهي تلك الخاصة ببرامج التجهيز التي تصبح ملك للجماعة المحلية كالبرامج التي تنجزها لحساب الغير كالجمعيات والمؤسسات العمومية.³

وبالرجوع الى المادة 198 فقرة 02 من قانون البلدية⁴، يحتوي قسم التجهيز والاستثمار بموجب القانون على ما يلي: نفقات المساهمة في رأس المال بعنوان الاستثمار؛ تسديد رأس مال قروض، إعادة تهيئة منشآت البلدية.

¹. زيان محند واعمر، "النظرية حول المالية العمومية المحلية"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 01، 2002، الجزائر، ص112.

². قانون رقم 11-10، المؤرخ في: 22/06/2011، يتعلق بالبلدية (ج. ر)، العدد 37، المؤرخ في: 03/05/2011.

³. بلعسل حنان، لعماري سعاد، مالية الجماعات المحلية بين النصوص والممارسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، حقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2016، ص12.

⁴. قانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، المرجع السابق.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

المطلب الثالث: قواعد النفقات في الجماعات المحلية.

تخضع الجماعات المحلية من خلال نفقاتها لضوابط متعددة وذلك للحفاظ على الأموال العامة المحلية من خلال التسيير العقلاني للأموال المحلية وسعيها لإشباع الحاجات العامة دون أي تمييز وترشيد عملية الإنفاق للحد من الإسراف والتبذير، وهذا من خلال قواعد نفقات الجماعات المحلية المتمثلة في قاعدة المنفعة وقاعدة الرقابة.

- **قاعدة المنفعة:** تهدف البلدية من خلال انفاقها لمبالغ مالية إلى تحقيق منفعة عامة اقليمية، ومن خلال ما تجلبه من منافع وخدمات لكافة الأفراد، ويترتب على ذلك أنه لا تسوغ أن تكون نفقات عامة التي يستفيد منها بعض الأشخاص بسبب نفوذهم في المجتمع، كما يمكن اعتبار لنفقة العامة انفاق الجماعات المحلية لمبالغ مالية على فئة معينة منفعة عامة مثل حالة الكوارث الطبيعية كالزلازل.¹

- **قاعدة الاقتصاد في المنفعة:** تهدف الإدارة المحلية إلى تحقيق المنفعة العامة من خلال الصلاحيات والسلطات المخولة لها قانوناً، بحيث تقوم بإنفاق مبالغ مالية بأسلوب عقلاني وهو ما يعرف بقاعدة الاقتصاد في النفقات وترشيد الإنفاق العام، ومنه يتعين على الجماعة المحلية تحقيق مصلحة عامة لكافة المواطنين المقيمين على إقليمها الأمر الذي يجعل المواطنين يساهمون في تحمل الأعباء العامة المحلية.²

- **قاعدة الرقابة:** بالإضافة إلى قاعدتي المنفعة المحلية والاقتصاد في النفقات، نجد قاعدة الرقابة المحلية التي تمارسها أجهزة تابعة للدولة من خلال سعيها للحفاظ على الأموال العمومية المحلية المتمثلة في الرقابة الإدارية، التي تمارس من قبل الهيئات المحلية وأمين الخزينة إضافة إلى الوصاية، فضلاً عن الرقابة القضائية التي تمارس من قبل المحاسبة.³

¹. يحيوي عمر، مساهمة في الدراسة المالية العامة: النظرية الراهنة وفق التطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص36.

². المرجع نفسه، ص37.

³. يحيوي عمر، مساهمة في الدراسة المالية العامة: النظرية الراهنة وفق التطورات الراهنة، مرجع سابق، ص38.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

المبحث الثاني: مفهوم وخصائص ومبادئ ميزانية الجماعات المحلية.

فالميزانية عبارة على سجل يحتوي على خطط وتوقعات السلطة التنفيذية وهي تعكس على كل ما تحصله من إيرادات وما تنفقه من نفقات خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

المطلب الأول: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية

من الطبيعي أن نبدأ تعريفنا للموازنة العامة ثم تنتقل إلى تعريف ميزانية الجماعات المحلية باعتبار أن هذه الأخيرة محتواه في الأولى وسنتناول لفظ "ميزانية الجماعات المحلية" بدلا من "ميزانية البلدية وميزانية الولاية" خلال هذه الدراسة.

* هناك عدة تعاريف تتعلق بالموازنة العامة وتختلف من باحث إلى آخر وذلك باختلاف الزاوية التي ينظر إليها الباحث في هذا المجال¹ ومن هذه التعاريف ما يلي:
لث وثيقة تقرر نفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مدنية.

لث تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمدة من السلطة التشريعية المخصصة، تمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها.

لث وثيقة - تشريعية، تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأس المال. والملاحظ أن ميزانية الجماعات المحلية لم تبعد عن التعريف التقليدي حيث جاء:

تعريف ميزانية البلدية: هي وثيقة حسابية تقديرية يتم إعدادها لدورة معينة عادة ما تكون سنة، تقدر فيها الاعتمادات المالية لعمليات معينة، بمعنى تحديد أوجه الإنفاق التي تغطي هذه المصاريف.²

كما ورد في تعريف الميزانية في المادة 176 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية على أنها:
"جدول تقديرات والنفقات السنوية للبلدية وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح البلدية و تنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار".³

¹. جمال العمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004، ص 34.

². الطيبي سعاد، المالية المحلية ودورها في عملية التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 263.

³. تنص المادة 176 من قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق، على ما يلي: "ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح البلدية وتنفيذ برامج التجهيز والاستثمار.

الفصل الأول: مدخل للنققات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

كما عرفت ميزانية البلدية على انها: "جرد للنققات والايرادات المراد تحقيقها خلال مدة محددة من طرف شخص أو هيئة ما؛ وهي تعني للبلدية مجموع الحسابات المالية التي تقيد للسنة ميلادية واحدة وتخص جميع الموارد وجميع الأعباء التي أدائها.¹

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن تعريف ميزانية البلدية لأنها هي الوثيقة التي تتضمن النققات والإيرادات الوحيدة خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: خصائص ميزانية الجماعات المحلية

من منطلق التعريف المستوفي للميزانية جماعات المحلية السابق نصل لاستنتاج مجموعة من الخصائص²:

نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): خصائص ميزانية الجماعات المحلية.

| الوصف العام | الخاصية | رقم |
|--|----------------------|-----|
| يعني ميزانية الجماعات المحلية هي جدول تقدير للإيرادات والنققات السنوية الخاصة بالجماعة، هذا العمل يحدد النققات المتوقعة بالتفضيل، وكذلك الإيرادات التي يمكن تحصيلها لتغطية هذه النققات خلال سنة مالية كاملة. | هي عملية تقديرية | 1 |
| ميزانية الجماعات المحلية هي أمر بإذن أي هذا ما بأنه بمجرد المصادقة على ميزانية الولاية أو البلدية قيم صرف النققات والتحصيل الإيرادات هذا ما يمكن للجماعة من تسيير مصالحها وممتلكاتها دون تجاوز التقديرات الموجودة في جدول الميزانية. | هي عملية ترخيص | 2 |
| فهي أمر بالإدارة وسير الحسن لمصالح الجماعة | هي عمل ذو طابع إداري | 3 |
| هناك ميزانية واحدة لكل سنة مالية تعد بشكل دوري. | هي عمل دوري | 4 |

المصدر: من إعداد الطالبة

¹. حمادو دحمان، الوسائل غير القضائية على أعمال الإدارة المحلية بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2001، ص73.

². غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيادق، بيروت، 1998، ص223.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

المطلب الثالث: مبادئ ميزانية الجماعات المحلية .

ولإعداد الميزانية بصفة صحيحة يجب التطرق الى مجموعة من المبادئ اهمها:

1- مبدأ السنوية: يعني هذا المبدأ استغلال كل دورة محاسبة على الأخرى والتمثلة في سنة حيث أن إيرادات الجماعة المحلية ونفقاتها تتحدد وتتجدد كل سنة وذلك لأن فترة سنة معقولة لتنبؤ بحصيلة الإيرادات وحاجتها إلى النفقات وإذ زادت الفترة المحاسبية عن سنة فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف الرقابة على الأموال العمومية¹.

2- مبدأ وحدة الميزانية: يقصد به أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وتتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية، كما وافقت عليها السلطة التشريعية².

3- مبدأ التوازن: حسب نص المادة 183 من قانون البلد فإنه لا يمكن المصادقة على الميزانية اذ لم تكن متوازنة او لم تنص على النفقات الاجبارية³.

4- مبدأ الفصل بين الامر بالصرف والمحاسب العمومي: يرتكز المرسوم المنظم للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية على مبدأ أساسي هو الفصل أساسيين في إطار عملية تنفيذ الميزانية فالمهمة الأولى ذات طابع إداري يقوم بها الأمر بالصرف، والثانية ذات طابع محاسبي يقوم بها المحاسب العمومي، وهذا الضمان حماية الأموال العمومية⁴.

¹. غازي غناية، المالية والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998، ص223.

². محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز، عمان، 2010م/1436هـ، ص134.

³. المادة 183 من قانون 10-11، المرجع السابق.

⁴. شباب سهام، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، دراسة تطبيقية حالة بلدية معسكر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص99.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

المطلب الرابع: وثائق وأقسام ميزانية الجماعات المحلية

تتكون ميزانية الجماعات المحلية من وثيقتين الأولى هي الميزانية الأولية حيث أنها تتم في بداية السنة وتأتي الثانية الميزانية الإضافية بعد الشروع في تنفيذ الثانية بالإضافة إلى الحساب الإداري الذي يأتي بعد انتهاء السنة المالية.

الفرع الأول: وثائق ميزانية الجماعات المحلية

أولاً: الميزانية الأولية.

أطلقت عليها هذه التسمية لأنها الوثيقة الأولى التي يتم إعدادها خلال السنة المالية للجماعات المحلية، وهي الوثيقة الأصلية التي تقدر فيها جميع الإيرادات والنفقات المتعلقة بالدورة التي وضعت من أجلها وتجدر الإشارة إلى أن الصفحة الأولى للميزانية تعطي ملخصاً عاماً للوضع الاقتصادي والسياسي المالي للجماعة المحلية، لا بد من وضع هذه الميزانية الأولية قبل بدأ السنة المالية الجديدة.¹

ثانياً: الميزانية الإضافية.

تعتبر وثيقة تعديلية للميزانية الأولية اعتماداً على الحساب الإداري سواء بالنقصان أو الزيادة، فتسمح بتعديل مختلف النفقات والإيرادات التي يراها المجلس ضرورية لسنة معينة.²

ثالثاً: الحساب الإداري.

هو عبارة عن حصيلة العمليات التي أنجزت بالفعل بعد انتهاء السنة المالية وتفعيل وثيقة المحاسبة في أكتوبر من كل سنة التي تلي السنة المالية التي هي بصدد عرض ما أنجزته.

¹. يلس شاوش البشير، مالية عامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص38.

². بلعسل حنان، لعماري سعاد، مالية الجماعات المحلية بين النصوص والممارسة، مرجع سابق، ص27.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

فالحساب الإداري هو عبارة عن حوصلة للسنة الماضية ويقوم بإعداده رئيس المجلس الشعبي البلدي ويحدد لمداولة الإيرادات والنفقات، وبالتالي نتائج السنة المالية التي يترتب عنها عجز

أو فائض.¹

الفرع الثاني: أقسام ميزانية الجماعات المحلية

حسب نص المادة 179 من قانون البلدية²، تحتوي الميزانية المحلية على قسمين رئيسيين متوازيين في الإيرادات والنفقات هما:

1. قسم التسيير: يقصد به المبالغ المخصصة لدفع المرتبات، أجور الموظفين والمستخدمين وإقناء لوزم التسيير وتسديد الديون وتقديم المساعدات الاجتماعية.

2. قسم التجهيز والاستثمار: يراد به المبالغ المخصصة لتجهيز المصالح بالوسائل المادية و إنجاز المشاريع المختلفة وتمويل قسم التجهيز والاستثمار.³

المبحث الثالث: تحضير وتنفيذ ورقابة ميزانية الجماعات المحلية

حدد المشرع الجزائري في قانون البلدية والولاية مجموع الضوابط التي يجب أن تخضع لها الميزانية المحلية لتتمكن من تحصيل إيراداتها وصرف نفقاتها.

المطلب الأول: تحضير ميزانية الجماعات المحلية

نظرا للأهمية التي تلعبها وثيقة الميزانية في انجاز وتنفيذ مختلف الوظائف المنوطة بالجماعات المحلية، فإن تحضيرها يتم وفق المراحل التالية:

¹. عبد القادر موفق، الرقابة على مالية البلدية الجزائرية "دراسة تحليلية ونقدية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص110.

². المادة 179 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق.

³. جديدي عتيقة، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص104.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

أ- **مرحلة الإعداد:** يتم إعداد الميزانية المحلية من خلال جمع كل المعلومات اللازمة ومعالجتها من خلال معرفة معوقات الميزانية السابقة وتجنبها مستقبلا، يختلف إعداد الميزانية المحلية بين الولاية و البلدية من حيث الهيئة المختصة بإعدادها، فبالنسبة للبلدية تقع مهمة إعدادها على عاتق الأمين العام تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.¹

ب- **مرحلة التصويت:** بعدما يتم إعداد مشروع الميزانية المحلية تعرض للدراسة والمناقشة على اللجنة المالية التابعة للمجلس الشعبي الولائي التي يمكن لها ادخال بعض التعديلات، كما يمكن للمجلس الشعبي الولائي أو البلدي قبول الميزانية أو رفضها أو تعديلها أو المطالبة بمشروع آخر، وهذا ما يعرف بنتائج التصويت، يصوت لزوما على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة التنفيذ وعلى الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية التي تنفذ فيها، إذ يتم التصويت عليها بالتفصيل، بابا - بابا و مادة - مادة حسب المادة 182 من قانون البلدية.²

ت- **مرحلة المصادقة:** يقوم المجلس الشعبي البلدي بتحويل ميزانية البلدية إلى الجهة الوصية للمصادقة عليها، المتمثلة في الوالي، باستثناء إذا كان سكان البلدية أقل من 5000 نسمة يؤول الإختصاص الى رئيس الدائرة، في حين تقع المصادقة على ميزانية الولاية على عاتق المجلس الشعبي الولائي، وفي حال لم يتم المصادقة عليها يجوز للوالي أن يعقد دورة غير عادية يستدعى فيها المجلس للمصادقة عليها، وإذا لم يتوصل للمصادقة عليها يجوز للوالي أن يعقد دورة غير عادية يستدعى فيها المجلس للمصادقة عليها، وإذا لم يتوصل للمصادقة يبلغ الوزير المكلف بالداخلية الذي يتخذ التدابير الملائمة لضبطها.³

¹. دوباني نضيرة، الحكم الراشد وإشكالية عجز ميزانية البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات

التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص40.

². المادة 182 من القانون رقم 11-10، مرجع سابق.

³. جديدي عتيقة، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة نموذجا، مرجع سابق، ص61.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

المطلب الثاني: تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية

يقصد بتنفيذ الميزانية المحلية دخولها حيز التطبيق، أي الانتقال من مجال التقدير والتوقع الى مجال الواقع الملموس، ومنه سنتطرق الى تحليل تنفيذ الميزانية كالاتي:

أ- **الأعوان المكلفون بتنفيذ الميزانية المحلية:** يشرف على عملية التنفيذ جهازان منفصلان ومستقلان عن بعضهما البعض، بحيث يشترط وجود فصل عضوي ووظيفي هما:

1. الأمر بالصرف: الأمر بالصرف هو كل شخص مؤهل قانونا لتنفيذ عمليات تتعلق بأموال الدولة ومؤسساتها وجماعتها العمومية، سواء تعلق الأمر بالنفقات أو الإيرادات¹، حيث تنطبق صفة الأمر بالصرف على رئيس المجلس الشعبي البلدي على مستوى البلدية، والوالي على مستوى الولاية، ويتفق هذا التعريف عموما مع مقتضيات المادة 23 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية التي قدمت تعريفا للأمر بالصرف بحسب الوظائف التي يمارسها.

2. المحاسب العمومي: حسب المادة 33 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية يعد محاسبا عموميا كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات التالية: تحصيل الإيرادات ودفع النفقات، ضمان حراسة الأموال والسندات أو القيم المكلف بها وحفظها، تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والموارد، حركة حسابات الموجودات، يعتبر أمين خزينة البلدية كمحاسب عمومي بالنسبة للبلدية باعتباره وأمين خزينة الولاية كمحاسب عمومي على مستوى الولاية، باعتباره محاسبا رئيسيا في تحصيل الموارد و صرفها.²

ب- **مراحل تنفيذ الميزانية المحلية:** تنصب عملية تنفيذ الميزانية المحلية على تحصيل الإيرادات و صرفها، والتي تمر بمرحلتين أساسيتين، التي سيتم دراستها كالاتي:

1. تنفيذ النفقات: يفرض صرف النفقات إجراءات مطلوبة قانونا، حيث تمر وجوبا بمرحلتين تتمثل في المرحلة الإدارية و المرحلة المحاسبية.

¹. بوزردوم كريمة، مغريش هنية، الرقابة القضائية على تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام،

تخصص القانون العام الداخلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015، ص15.

². بوزردوم كريمة، مغريش هنية، الرقابة القضائية على تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر، المرجع السابق، ص17.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

- **المرحلة الإدارية:** يقوم بها الأمر بالصرف وتتم بثلاث مراحل: الالتزام بالنفقة وهو التصرف الذي يؤدي إلى نشوء التزام اتجاه الغير وهو الأمر الذي يثبت بموجبه نشوء الدين ثم التصفية وهي التقدير الفعلي والصحيح للمديونية ومحاسبتها¹، أخيرا الأمر بالصرف فعبد معرفة مبلغ النفقة يقوم الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي بدفع ذلك المبلغ إلى شخص بموجب وثيقة مكتوبة.
- **المرحلة المحاسبية:** وهي المرحلة الأخيرة من مراحل الصرف النفقة المحلية، تنفذ من طرف المحاسب العمومي، والتي تمر بعملية وحيدة هي دفع مبلغ نفقة للدائن الحقيقي للجماعات المحلية بعد قيام المحاسب العمومي في التدقيق في صحتها وقانونيتها، فحسب نص المادة 22 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية هي العملية التي يتم بموجبها إبراء ذمة الولاية والبلدية.²
- 2. **تنفيذ الإيرادات:** يتم تحصيل الإيرادات بموجب السندات التي يجب أن توافق مبالغ عقود الإيجار محاضر البيع في المزاد العلني بيع المنتجات وامتياز الخدمات³، فتشمل عملية تنفيذ الإيرادات بدورها على مرحلتين هما:
 - **المرحلة الإدارية:** تتمثل في قيام الأمر بالصرف بجملة من العمليات تتمثل الأولى في الإثبات، حيث يتحقق من وجود الالتزام على عاتق الغير يستوجب التحصيل، بعدها التصفية من خلال مبلغ الدين الواجب تحصيله مثل نسبة الضريبة أو الرسم.⁴
 - **المرحلة المحاسبية:** وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تمثيل الإيرادات تتمثل في التحصيل، حيث يقوم المحاسب العمومي بتحصيل المبلغ المستحق بالجماعات المحلية بعد التأكد من صحة وسلامة العمليات الإدارية، إلى أنه في بعض الحالات تكون عمليات التحصيل بصفة آلية كالإعانات والهبات.⁵

¹. متلو الطيب، مبدأ الشفافية في تسيير المالية المحلية، مجلة الفكر البرلماني، العدد 07، الجزائر، 2004، ص92.

². قانون رقم 90-21 المؤرخ في 19-08-1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، (ج. ر. ج. ج)، العدد 35، سنة 1990.

³. متلو الطيب، مبدأ الشفافية في التسيير المالية المحلية، المرجع السابق، ص92.

⁴. زيوش رحمة، الميزانية العامة للدولة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص174.

⁵. نفس المرجع، ص175.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

المطلب الثالث: الرقابة على المالية ميزانية الجماعات المحلية

تعتبر الرقابة المالية أداة من أدوات السلطة العامة التي تهدف إلى حماية المال بعدة وسائل سخرتها الدولة لصالح هيئات وأشخاص القانون العام، من أجل تجسيد سياستها الرقابية على الإيرادات والنفقات، ومن هنا سوف نتطرق إلى نوعين من الرقابة التي تمارس على ميزانية البلدية، المتمثلة في رقابة السابقة و الرقابة اللاحقة.

الفرع الأول: الرقابة السابقة

تسمى بالرقابة الوقائية، حيث تخضع ميزانية البلدية قبل تنفيذها إلى عدة إجراءات قبل إتخاذ القرارات المتعلقة بصرف النفقات تجنباً لأي مشكال أو نقص أو عجز، أو تناقض في تحديد النفقات وتمارس هذه الرقابة من طرف المراقب المالي والمحاسب العمومي ورقابة المجالس الشعبية.¹

1- **المراقب المالي:** عرفت المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المراقب المالي على أنه "موظف تابع لوزارة المالية (المديرية العامة للميزانية) يتواجد على المستويين المركزي والمحلي ويعين هو ومساعديه بموجب قرار وزاري وتعد رقابته رقابة مشروعية لا ملائمة على النفقات العمومية.²

فالمراقب المالي ايضا هو موظف مختص معين من طرف الوزير المكلف بالمالية مكلف أساسا بالمهام التالية:

- الموافقة على الميزانية فيما يخص ميزانية التسيير والتجهيز
- التخصص القانوني للنفقة
- الجداول الإسمية التي تعد قبل كل سنة مالية
- توفر الاعتمادات و المناصب المالية.

¹. عزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص حقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010، ص64.

². المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 14 / 12 / 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات الملتمزم بها الجريدة الرسمية، العدد 82.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

كما يقوم في نهاية كل سنة مالية بإرسال تقرير للوزير المكلف على سبيل العرض والأمر بالصرف على سبيل الإعلام، وتقريراً سيعرض فيه الشروط التي قام عليها للتنفيذ إضافة إلى الصعوبات التي تتلقاها أثناء أدائه لمهامه والمخالفات التي لا حضها في تسيير الأملاك العمومية وجميع الاقتراحات التي من شأنها أن تحسن من شروط الميزانية.¹

2- **المحاسب العمومي:** عرفه المشرع الجزائري على أنه كل شخص معين بصفة قانونية للقيام بتحصيل الإيرادات ودفع النفقات وضمان حراسة الأموال والسندات أو القيم أو المواد المكلف بها وحفظها، وكذا تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والمواد مع القيام بمسك الحسابات الموجودة المتعلقة بكل هذه العناصر.²

يمارس المحاسب العمومي صلاحيات أصلية، تبرر صلاحياتهم في تنفيذ الميزانية ومختلف العمليات المالية، وتشمل مجالات الرقابة فيما يلي:

- التأكد من مطابقة عملية الأمر بالدفع للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- مراقبة شرعية عمليات تصفية النفقات العمومية.
- مراقبة توفر الاعتمادات المالية.
- مراقبة تأشيريات عملية المراقبة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة السارية المفعول.³

3- **رقابة المجالس الشعبية:** يمارس المجلس الشعبي البلدي بصفته جهاز أو طرف رقابي، الرقابة المالية على ميزانية من خلال:

- 1- التصويت على ميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة التنفيذ، ويعني ذلك ممارسة المجلس الشعبي البلدي لرقابة سابقة التنفيذ من خلال مناقشته لبند الميزانية و الإعتمادات المخصصة لها أي أنها رقابة تخطيطية.

¹ محمد مسعي، المحاسبة العمومية، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص137.

² المادة 33 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سابق.

³ المادة 36 من المرجع السابق.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

2- التصويت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من سنة التنفيذ، ويكون رئيس البلدية في هذه الحالة ملزم أثناء عرض الميزانية الإضافية بتقديم كافة المعلومات والتوضيحات اللازمة للمجلس الشعبي البلدي في حالة تنفيذ الميزانية الأولية المقرر تكميلها أو تعديلها وذلك لتدارك الأخطاء السابقة ومواطن الضعف ومعرفة أماكن الخلل.

3- يمارس أيضا المالية المزمّنة للتنفيذ عن طريق متابعتها لتنفيذ العمليات المالية في البلدية من طرف الأمر بالصرف كما يمكنه إنشاء لجان تحقيق في قضايا معينة ومطابقة الأمر بالصرف بتقديم تقرير دورية أو ظرفية عن تنفيذ الميزانية بالإضافة إلى ذلك يوجد بعض العمليات التي لا يمكن للأمر بالصرف تنفيذها إلا بعد المصادقة عليها من طرف المجلس الشعبي البلدي مثل قبول الهبات والوصايا وإبرام الصفقات العمومية في البلدية.¹

الفرع الثاني: الرقابة اللاحقة

1- رقابة المفتشية العامة للمالية: تراقب المفتشية العامة للمالية التسيير المالي والحسابي في مصالح الدولة الجماعات العمومية اللامركزية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات الإشتراكية والقطاع المسير ذاتيا، وصناديق الضمان الإجتماعي والتقاعد والمنح العائلية و كل مؤسسة تتلقى إعانة من الدولة.

وتمارس المفتشية عملها تحت سلطة وزارة المالية، إذ فهي جهاز الرقابة الخارجي يمارس رقابة بعدية، أي أنها تتدخل بعد تنفيذ ميزانية البلدية، وتمارس هذه الهيئة عملها من خلال مفتشين عامين للمالية ومفتشين مساعدين، يقومان بالمراجعة والتحقيق وذلك كالاتي:

- صحة المحاسبة وسلامتها وإنتظامها
- مطابقة العمليات التي تمت مراقبتها لتقديرات الميزانية أو لبرنامج الاستثمار
- شروط إستعمال وتسيير الوسائل الموضوعة تحت تصرف الهيئات الجهاز المالي للدولة.

¹. عبد القادر موفق، الرقابة على مالية البلدية الجزائر 'دراسة تحليلية ونقدية'، مرجع سابق، ص165.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

- شروط تطبيق التشريع المالي والمحاسبي والأحكام القانونية أو التنظيمية التي يكون لها انعكاس مالي مباشر.¹
- 2- رقابة مجلس المحاسبة: أسس هذا دستور 1989 "يؤسس مجلس محاسبة يكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية المجلس بموجب المادة 170 من والمرافق العمومية".
وكذلك يعتبر على أنه مؤسسة استشارية خارجية يخضع لسلطة رئيس الجمهورية ولقد أشار القانون البلدي في المادة 176 إلى أنه "يتولى رئيس مجلس المحاسبة مراقبة الحسابات الإدارية ومراجعتها و كذا تصفية حسابات البلدية".
وتتمثل إختصاصاته في:

- يدرس كل ملف يتعلق بالمالية العامة للدولة أو الجماعات الإقليمية.
 - رقابة صحة الحسابات وإنتظامها ودقتها
- ويمكن لمجلس المحاسبة أن يستدرج الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين نحو العدالة في الحالات التالية:

- إنعدام التأشير من جهة الرقابة
- تنفيذ عمليات اتفاق خارجة عن مهام الجماعات المحلية
- إجراء عمليات الدفع بدون سند قانوني
- تأشيرة قبل صرف نفقة ممنوحة من هيئات رقابة غير معنية.²

¹. بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات: دراسة تطبيقية لبلديات جبالي بن عمار سيدي علي هلال، قرطوفة بولاية تيارت، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص79-80.

². بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات، مرجع سابق، ص 80-81.

الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والجماعات المحلية (مالية الجماعات المحلية)

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا في الفصل الأول فيما يخص مالية الجماعات المحلية، توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

- النفقات العامة المحلية هي أداة مهمة في يد الجماعات المحلية تستخدمها للقيام بوظائف على أحسن وجه، وتحقيق أهدافها بما يتماشى مع سياستها العامة المنتهجة.
- ظاهرة ازدياد النفقات العامة المحلية تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية المحلية وتعتبر هذه الظاهرة خطيرة بالنسبة للجماعات محدودة الموارد العاجزة لتغطية هذه الزيادة.
- وكذلك تعتبر ميزانية الجماعات المحلية أداة فعالة لتسيير مصالح الجماعة المحلية، وعملية تنفيذها تتم في إطار الذي حدده القانون وتتم هذه العمليات أعين هيئات رقابية مختلفة لضمان شرعيتها ومصداقيتها.

الفصل الثاني:

آليات تحقيق فعالية النفقات العامة

في ميزانية الجماعات المحلية

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

تمهيد:

تعاني جل الجماعات المحلية من مشكل "الندرة في الموارد"، ومن جهة أخرى ضخامة مهام الجماعات والتزاماتها أمام سكان أقاليمها في سبيل تلبية وسد حاجاتهم نتج عنه إزدياد الإنفاق العام المحلي (ظاهرة زيادة النفقات العامة المحلية)، ويعتقد البعض من الاقتصاديين أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع عامة ليست مشكلة الندرة في حد ذاتها بل مشكلة التحديد الدقيق للأهداف والأولويات القومية المراد تحقيقها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، وتحقيق التوازن بين الحاجات الإنسانية والموارد المتاحة، لذلك أصبح من الضروري الأخذ بمفهوم فعالية النفقات العامة، لتحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية وسيلة للجماعات المحلية للخروج من كل القصور والتشوّهات التي تعاني ميزانيتها منها، وللوصول إلى هذا المراد يجب تحديد كل المشاكل التي أدت بالجماعات المحلية إلى ابتعاد عن تحقيق فعالية النفقة العامة ومعالجتها، حيث أن صرف النفقات العامة لم يعد إنجازا في حد ذاته وإنما الإنجاز الحقيقي هو مدى تحقيق الأهداف المحددة من عملية صرف هذه النفقات. ولقد قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: فعالية النفقة العامة.

المبحث الثاني: المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية لتحقيق فعالية النفقات العمومية.

المبحث الثالث: موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

المبحث الأول: فعالية النفقة العامة

في هذا المبحث سنعرض فعالية النفقة العامة من خلال ثلاثة مطالب هي :

في المطلب الأول مفهوم فعالية النفقات العامة وفي المطلب الثاني علاقة الفعالية بالكفاءة وفي المطلب الثالث فعالية النفقة كمدخل لترشيد الانفاق العام.

المطلب الأول: ماهية فعالية النفقة العامة

ينظر الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية (**Efficacité, Effectiveness**)، بشكل عام على أنه: أداة من أدوات مراقبة التسيير في المنظمة وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح، وسنتناول تحليل هذا المصطلح من خلال التعاريف التالية:

1- تعريف الفعالية حسب (Jresiat): ينظر هذا الكاتب إلى الفعالية على أنها: "إلى أي مدى قد تم أداء الأعمال بشكل صحيح¹.

2- وكذلك تعرف الفعالية بأنها: "درجة تحقيق الأهداف وتقاس من خلال العلاقة بين المخرجات الفعلية والمخرجات المقدره فكلما أدت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف وكانت المؤسسة أكثر فعالية².

وتعتبر الفعالية على أنها: عمل الأشياء الصحيحة كما يمكن ربط الفعالية بمخرجات المنظمة حيث يمكن التعبير عنها بنسبة قيمة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة أو المخططة وعليه فإن: الفعالية (نسبة) = قيمة المخرجات الفعلية / على قيمة المخرجات المتوقعة³.

¹. Jresiat , J. E. , " Productivity, Measurement : Trial& error in the st. Pettersburg- 17, Public Productivity Review, No. 44, Winter 1987, PP72- 74.

². عمر تيميجدين، دور الاستراتيجية التنوع في تحسين اداء المؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012- 2013، ص48.

³. محفوظ جودة وآخرون، منظومات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، ص71.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

عرف الكاتب محمد عبد الفتاح العشموي: فعالية النفقة العامة على أنها "قدرة الوحدة الإدارية في تحقيق أهدافها في إطار مجموعة الأعمال داخل نشاط حكومي معين¹.

ونستنتج في الأخير أن فعالية النفقة العامة هي مدى قدرة النفقة العامة لتحقيق الأهداف المسطرة للوحدة الحكومية، طبقاً للمعايير التي يتم تحديدها مسبقاً.

المطلب الثاني: علاقة الفعالية بالكفاءة

للكفاءة عدة تعاريف نذكر منها ما يلي :

مفهوم الكفاءة:

تعريف الكفاءة (**Efficiency**): هي فعل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة وبالتالي تتخفض التكاليف فيتم استخدام أقل كم ممكن من المدخلات والموارد كالوقت والجهد والمال للحصول على أكبر منفعة².

ويعرفها محمد سعيد أحمد على أنها "الكفاءة هي القدرة على تحقيق النتائج المنشودة بأقل قدر ممكن من المجهود أو النفقة"³.

إذا نستنتج مما سبق من تعاريف أن الكفاءة تعني عمل الأشياء بعمل صحيح، كما أن جوهر الكفاءة يتمثل في تعظيم الناتج، وتدنيّة التكاليف بمعنى آخر يمكن تمثيل الكفاءة بمعادلة يحتوي أحد

¹. محمد عبد الفتاح العشموي، نموذج مقترح لتحسين بيئة القياس المحاسبي لإنتاجية وفعالية النفقة بالقطاع الحكومي باستخدام مدخل إعادة هندسة العمليات، بحوث وأوراق عمل، ملتقى "أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في تعظيم قيمة المؤسسات المنعقدة في القاهرة"، مصر، مايو، 2007، ص154.

². محمد خطاب، تعريف الكفاءة والفعالية والفرق بينهما، مثال على الكفاءة والفعالية، مجلة أسود البيزنيس، إدارة أعمال، العدد 04، يوم: 03-08-2017.

³. محمد سعيد أحمد، "الكفاءة والفعالية، نقابة التجاريين"، مجلة التجاريين، العدد 05، أكتوبر/نوفمبر 1989.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

طرفيها على بلوغ أقصى ناتج بتكاليف محدودة ومعينة بينما يحتوي الطرف الآخر على بلوغ الحد المقرر من الناتج بأقل تكلفة¹.

إن إظهار الفرق بين الكفاءة والفعالية يتم من خلال إبراز المعنى الذي تأخذه هذه الأخيرة، وعليه نقول أن الكفاءة بأنها: العلاقة بين كمية المدخلات وكمية المخرجات، أي أنها نسبة ما بين الموارد المستخدمة والنتائج المنجزة، بمعنى أن الكفاءة تزيد كلما كانت الموارد التي تم استعمالها. أي الكفاءة = المخرجات/ المدخلات².

ويمكن القول كذلك أن الفعالية هي: القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الامكانيات المستخدمة في ذلك. فهي تمثل العلاقة بين الأهداف المحققة والأهداف المحددة وتعطي العلاقة كالتالي: الفعالية = الأهداف المحققة/ الأهداف المحددة³.

وأثبتت الدراسات أيضا أن الفعالية يمكن النظر إليها باعتبارها متغيرا تابعا يتحدد بفعل عدد من المتغيرات المستقلة، وإحدى هذه المتغيرات هي كفاءة استخدام الموارد لتحقيق الأهداف المحددة. وعليه نستطيع القول أن "الفعالية أوسع من الكفاءة، بل إنها تتضمن الكفاءة"⁴.

المطلب الثالث: فعالية النفقة العامة مدخل لترشيد الإنفاق العام

أصبح ترشيد فعالية النفقة العامة من القضايا الأكثر أهمية التي تأخذ بها الدول خاصة الجزائر في تخطيط مآليتها العامة، ولذلك سنعرض في هذا المطلب إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام .

1- مفهوم ترشيد الإنفاق العام.

¹. الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص221.

². محمد خطاب، تعريف الكفاءة والفعالية والفرق بينهما، مثال على الكفاءة والفعالية، مرجع سابق.

³. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص210.

⁴. علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص08.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

لترشيد الإنفاق العام عدة تعاريف نذكر منها :

* حسب (محمد أبو دوح): ترشيد الإنفاق العام هو "الالتزام (الفعالية) في تخصيص الموارد (الكفاءة) في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع"¹.

* ومفهوم ترشيد الإنفاق العام حسب (منصور ميلاد يونس): ترشيد الإنفاق العام هو "أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة"²، وبذلك تتحقق فعالية وكفاءة الإنفاق للوصول إلى ترشيد الإنفاق العام.

وذكر محمد شاكر عصفور: بأن "ترشيد الإنفاق يتضمن ضبط النفقات العامة، وأحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف الى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة"³.

مما سبق يمكن القول أن : فعالية النفقة العامة هي مدى قدرة النفقة العامة على تحقيق الأهداف المسطرة للوحدة الحكومية، طبقا للمعايير التي يتم تحديدها مسبقا.

المبحث الثاني: المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية لتحقيق فعالية النفقات العمومية

تواجه ميزانية الجماعات المحلية عدة مشاكل، ولعل السبب في ذلك هو عدم أو قلة التركيز على تحقيق فعالية النفقات العامة ونخص بالذكر نفقات تسيير لأن نفقات الاستثمار والتجهيز حاليا في الجزائر تسيير على أساس برامج لها أهداف.

¹. محمد عمر حماد أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعلاج العجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص44.

². منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طبعة أربعة، الجماهيرية الليبية، 1994، ص52.

³. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق، ص399.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

المطلب الأول: النقائص المرتبطة بنوعية الميزانية التي تستخدمها الجماعات المحلية

الميزانية التي تطبقها الجماعات المحلية هي ميزانية البنود وهي أقدم أنواع الموازنات، وما زال استخدامها جاريا حتى الآن وهي أكثر شيوعا لأنها تتصف بالبساطة في إعدادها وعرضها وتنفيذ الرقابة عليها¹، وتبنى موازنة البنود على تبويب النوعي للنفقات حيث يجري تصنيف المبالغ التي تخصص لكل وحدة اقتصادية، وذلك حسب الغاية من النفقة التي تسمى ببند الانفاق، مثل تقديرات النفقات الجارية وتقديرات الرواتب والأجور، وتقدر النفقات من خلال تقدير الاحتياجات كل وحدة اقتصادية من الخدمات والموظفين والمهمات عن السنة القادمة، مع الالتزام بتبويب الموازنة حسب أنواع النفقات وطبقا للهيكل التنظيمي².

وبالتالي ميزانية البنود هي ميزانية تنفيذية شاملة بتصنيف وظيفي على شكل برامج ووظائف وتصنيف إقتصادي للتمييز بين النفقات الرأسمالية والجارية، بموجبها يتم تصنيف النفقة تبعا لنوعيتها وليس وفقا للغرض منها³.

الفرع الأول: مزايا الموازنة التقليدية (ميزانية البنود) التي جعلت الجماعات المحلية تعتمد عليها

للموازنة التقليدية عدة مزايا نذكر منها ما يلي :

أ- سهولة إعداد الموازنة:

عند إعداد تقديرات الموازنة العامة حسب قواعد الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة، تؤخذ إيرادات والنفقات للسنة المالية الماضية، وتضاف إليها عادة نسبة مئوية معينة (وقد تخفض بنسبة

¹. حجازي محمد أحمد، المحاسبة الحكومية والادارة المالية العامة، ط2، مؤسسة النبع للخدمات المطبعية وتجارة الورق، الأردن، عمان، 1995، ص97.

². هلاي محمد، المحاسبة الحكومية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص65.

³. مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2001، ص77.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

مئوية معينة)، ولا يطلب إجراء دراسات تحليلية للنفقات، ولا تقديم بدائل ولا تقديرات للعوائد التي تستحق من أوجه الإنفاق¹.

ب- سهولة إحكام الرقابة على صرف الأموال العامة:

تعكس ملامح ميزانية الاعتمادات والبنود مبررات نشأتها من ناحية، والتوقيت الذي نشأت فيه من ناحية أخرى، فقد نشأت هذه الميزانية كنتيجة انفصال مالية الدولة الحاكم، الأمر الذي جعل للمجتمع -ممثلاً في السلطة التشريعية- دوراً في الرقابة على مالية الدولة، ومن ثم فإن "الرقابة" مثلت الهدف الرئيس لهذه الميزانية حيث تمثلت في الرقابة المحاسبية التي تكتفي من التزام السلطة التنفيذية بالإنفاق في الأوجه المحددة "إشباع الحاجات العامة"، دون تجاوز المبالغ المعتمدة حفاظاً على "توازن الميزانية"، مع التحقق من عدم وجود إسراف في استخدام الموارد وإن إجراءات الصرف سليمة وفقاً للقوانين واللوائح².

ج- سهولة إجراء الدراسات والمقارنات بين إيرادات ونفقات السنة السابقة:

الموازنة التقليدية ببساطتها ووضوحها تسهل عملية إجراء الدراسة والمقارنة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال عدد من السنوات السابقة وذلك راجع لوجود أبواب فصول، بنود، مواد ثابتة، ومحددة ومقسمة في وثيقة الموازنة العامة³.

د- زيادة الإنفاق بين المشتركين في إعداد الميزانية:

لا يوجد إشكال كبير بين السلطة التشريعية المتمثلة في المجالس الشعبية والسلطة التنفيذية عند إعداد ومناقشة ومصادقة (إقرار) ميزانية الجماعات المحلية، مما يجعل الخلافات سهلة الحل،

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص210.

² محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص118.

³ عطية صلاح سلطان، دور الموازنة الأداء والبرامج في دعم القرارات إدارة المالية العامة، ندوة أساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 20-24/نوفمبر/2004، ص65.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

وخصوصا إذا كان سبب المشكلة هو زيادة أو نقصان بعض الاعتمادات، وليس خلافا على سياسات والبرامج¹.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لميزانية البنود التي تأثر على تحقيق فعالية النفقات العامة

هذا النوع من الميزانية لا يخلو من عيوب تأثر بشكل أو بآخر على تحقيق فعالية النفقة العامة والتي نبنيتها كالاتي:

أ- لا تساعد على توضيح الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات: لا توضح ميزانية البنود الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات لأنها تركز على مقدار الزيادة أو النقص في الاعتمادات المخصصة للجماعة المحلية دون توضيح العلاقة بين هذه الاعتمادات والأنشطة والنتائج المتوقعة من هذا الإنفاق²، فلا يكون الإهتمام بالأهداف والعوائد الاقتصادية، وإعتبرات الكفاءة للإنفاق³. ومن ثم يمكن القول إن أهداف الإنفاق العام في ظل ميزانية الاعتمادات تكون مبهمه وغير محددة، ومن ثم فإن عملية تخصيص الموارد تتم وفقا لأسس غير موضوعية، فهذه الميزانية توضح ما سوف يتم إنفاقه دون أن توضح نتائج هذا الإنفاق⁴.

ب- وجود الانحرافات وعدم الدقة في تقديرات النفقات: حيث يتم تقدير النفقات بشكل جزافي دون الاعتماد على أسس علمية في وضع التقديرات، فمن المستحيل تحقيق أهداف المرجوة وراء تخصيص الإعتمادات دون التقدير الصحيح لتحقيق هذه الأهداف فهذه الانحرافات في تقدير النفقات تؤثر في فعالية النفقات العامة في صورتين⁵:

- الاتجاه الأول: عدم تحقيق الأهداف نتيجة عدم قدرة النفقات تغطية تكاليف هذه الأهداف وبالتالي عدم تحقق فعالية النفقات العامة.

1. حجازي محمد أحمد، مرجع سابق، ص102.

2. محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق، ص05.

3. طارق نوبر، نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الادارة الرشدية في الدول العربية، ص05.

4. محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق، ص119.

5. نفس المرجع، ص112.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

- الاتجاه الثاني: تحقيق الأهداف نتيجة قدرة النفقات العامة تغطية تكاليف هذه الأهداف وبالتالي تحقق فعالية النفقات العامة لكن برغم من تحقيق الأهداف يعني هناك مبالغ إضافية تبقى هناك اعتمادات تدفع بالوحدات التنفيذية إلى إنفاقها قبل نهاية السنة المالية ضمانا لحصول على أكبر اعتماد أو اعتمادات جديدة في السنة المقبلة ما ينتج عنه صور التبذير وإنتشار الفساد المالي.

ج- مبدأ سنوية الميزانية يحد من فعالية النفقات العمومية في المدى الطويل: إن تحديد الإطار الزمني بنسبة واحدة، يبعد الجماعات المحلية باهتمام بالاستثمارات طويلة المدى، وعدم تحليل المؤشرات المستقبلية لإنفاق يؤثر بشكل كبير على فعالية النفقات العمومية في المدى البعيد نتيجة ضعف الترابط بين تبويب الموازنة وخطط التنمية وبالتالي يتعذر ربط هذه الموازنة بأهداف الجماعة المحلية في المدى الطويل¹.

ح- ميزانية تركز على المدخلات فقط: دون الاهتمام بجانب المخرجات والعلاقة بينهما هذه الطريقة لا تساعد متخذي القرار على الحصول على المعلومات الضرورية التي تمكنهم من إجراء دراسات تحليلية تتضمن طرق البديلة للقيام بالأعمال، وتبين التكاليف والعوائد لكل بديل، ومن ثم تحديد أولويات الإنفاق، أي النفقات التي تكون لها أكثر وأكبر فعالية وبذلك فلا يمكن التعرف على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية².

من خلال ما سبق نلاحظ أن ميزانية البنود فيها مجموعة من العيوب وتعاني من أوجه قصور تجعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات فعالية النفقات العمومية هذا النوع من النظام مرتكز على ميزانية (كوسائل) بدلا من نظام يفضل الميزانية كأهداف، حيث يكتفي المسيرون المحليون بتنفيذ ميزانيات التسيير من النوع المالي بمنطق التسيير المسمى بالتسيير المطلق والقائم على أساس العلاقات من النوع النازل بين "المقررين والتابعين المنفذين"³.

¹. نفس المرجع، ص121.

². محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق، ص122.

³. مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص77.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

المطلب الثاني: نقائص مرتبطة بمدونة الميزانية

1- مدونة لا توفر المعلومات المطلوبة: إن التقنين الحالي لميزانية الجماعات المحلية في مجالي التسيير والتجهيز لا يبدو مطابقا للحاجات الضرورية لاستعمال المعلوماتية، لذلك يكون من المستحسن إعادة النظر في المدونة تبعا لمقتضيات تناسق التصنيفات الإدارية الاقتصادية والوظيفية بما يسمح استعمال سهل للمعلوماتية. هذه المعلومات تكون محل دراسة تستخدم في قياس وتحليل فعالية النفقات العامة، ومن ثم وجود البدائل¹.

2- عدم تماشي مدونة نفقات التسيير مع نفقات التجهيز: مدونة التسيير مقسمة إلى مصالح (المصالح غير المباشرة، المصالح الإدارية...)، أما مدونة التجهيز فهي مقسمة إلى برامج (برامج البلدية أو الولاية، برامج لحساب الغير...)، جعل هناك نفقات مسجلة في ميزانية التسيير كان من المفروض تسجيلها في قسم التجهيز هنا من جهة ومن جهة أخرى هناك نفقات في ميزانية التسيير نفسها تتكرر في ميزانية التجهيز وهذا ما يؤثر على تحديد الأهداف فهناك تكرار في هذا الأخير².

المطلب الثالث: ظاهرة الفساد يضعف فعالية النفقات العامة.

انتشرت الشبهات في الآونة الأخيرة حول تفشي ظاهرة الفساد في الجماعات المحلية حيث أصبحت وربما استعصى استئصاله من جسم هذه الأخيرة رغم كل أوجه الرقابة الممارسة عليها³.

وتعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد

¹. نفس المرجع، ص77.

². هلال محمد، مرجع سابق، ص67.

³. مفتاح فاطمة، المرجع السابق، ص77.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

والقانون وعلم السياسة والاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقا لبعض المنظمات العالمية حتى أصبحت ظاهرة لا يكاد يخلو المجتمع أو النظام السياسي منها¹.

ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم في هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص وهناك نوعين من الفساد من حيث الحجم المنتشر في الهرم الوظيفي للإدارة المحلية².

أ- **الفساد الصغير:** وهو عبارة على الفساد الذي يمارسه شخص واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام الرشاوي من الآخرين وهذه الظاهرة منتشرة في البلديات بشكل كبير.

ب- **الفساد الكبير:** وعبارة على الفساد الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح وهو أهم وأشمل وأخطر لتكلفة ميزانية الجماعة المحلية مبالغ ضخمة³.

الفرع الأول: الفساد المالي

ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية ولا شك إن المكاسب المادية

¹. نفس المرجع، ص77.

². عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص96.

³. عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، المرجع السابق، ص97.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ أحد أو أكثر من مظاهره التالية¹:

- الرشوة: وتعني حصول الشخص على المنفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.
- المحسوبية: أي إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المنتفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.
- المحاباة: أي تفصيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات
- والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.
- الوساطة: أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي)، لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو... إلخ.
- الاحتيال: تستخدم جريمة الاحتيال للحصول على منافع شخصية تدر على مرتكبيها كسبا ماليا ومعنوياً.

الفرع الثاني: الفساد الإداري

ويتعلق بمظاهر الفساد والإنحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتتم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار. وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في²:

¹. جريوي سارة وبوفليخ نبيل، " دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري،" مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 02، 01-06-2018، ص121-122.

². مباركي زهرة ومعطى سورية، الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور طاهر مولاي، سعيدة، 2012-2013، ص25.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

- عدم إلتزام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والإلتصاف أو تضييع الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار.
- الإمتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل.
- عدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة.
- الخروج عن العمل الجماعي.

الفرع الثالث: النتائج السلبية للفساد الإداري والمالي على فعالية النفقات العامة

للفساد المالي والإداري نتائج سلبية على فعالية النفقات العامة وذلك كما يلي¹:

- يؤدي الفساد إلى نتائج خطيرة يقف في مقدمتها إنحراف الإنفاق العام على تحقيق أهداف الجماعة المحلية.
- يؤدي الفساد إلى تقليل من فرص الإستثمار داخل الجماعة المحلية ومن ضياع المشاريع التي تعود بفعالية على الأفراد. فالفساد على هذا النحو لا يعيق الإستثمار فحسب، وإنما يعيق التنمية أيضاً، يرفع من كلفتها فالمستثمر المحلي أو الأجنبي عندما يريد التوجه نحو جماعة محلية ما للإستثمار فإنه يسأل أولاً عن الفساد والروتين والبيروقراطية في تلك الجماعة، قبل إتخاذ قراره أما المستثمر الذي يهمله الربح السريع والعالي، ويعمل من خلال الأساليب الملتوية، فيسأل عن مفاتيح الفساد. وعن رجال الأعمال المحليين من أصحاب النفوذ الذي يستعطون تحرير الصفقات بسهولة.

ويمكننا إضافة العناصر السلبية التالية²:

- 1- يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة للجماعة المحلية وكفاءتها: ومن جودة البضائع والسلع، ونلاحظ ذلك خاصة في معرض إرساء المناقصات على الموردين الأقل كفاءة، حيث غالباً ما يخفي ذلك حالات متعددة من الفساد.

¹. منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد، الإصلاح، التنمية، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2006، ص 27.

². نفس المرجع، ص 28.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

- 2- يقلل الفساد من إيرادات ويزيد تحمل نفقات جديدة لتغطية العجز: نلاحظ ذلك خاصة في حالة التهرب الضريبي، وزيادة نسبة السرعة والضياع في المشروعات العامة.
- 3- ومما لا شك فيه أن إجراءات التوظيف والترقية والتعيين في الجماعات المحلية ومؤسساتها: إذا ما قامت على أساس من المحسوبية أو الرشوة، فإنها ستؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة وكثرة القرارات الخاطئة ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء وتشويه سوق العمل.

المبحث الثالث: موازنة البرامج المحاسبية عن الأداء.

تعتبر موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء هي محصلة المحاولات والجهود الأولى لإصلاح نظام الموازنة التقليدية (موازنة البنود)، وهي تعتبر أولى نظم الموازنات الحديثة التي تم تطبيقها بعد التحول عن نظام موازنة البنود القديمة، وهي تركز بشكل خاص على تحقيق الكفاية الإدارية، وتقليل النفقات إضافة إلى محاولتها قياس مدى كفاءة الأجهزة الحكومية في إنجاز المشاريع.

هذا نتيجة لوجود بعض أوجه الضعف في أسلوب موازنة البنود في تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، سواء قرارات التخصيص أو القرار المتعلق بكفاءة الأداء، فإن ذلك كان مدعاة وسببا أدى إلى تطوير أسلوب جديد سمي بـ: موازنة البرامج والأداء.

نشأت الحاجة لنظام موازنة البرامج والأداء لضبط عناصر النفقات إلا وبذلك انتهجت العديد من المنشآت أسلوب إعداد موازنتها على أساس البرامج والأداء لاستخدام أنماط من الموازنات الحديثة التي تتواءم مع التطورات الحديثة¹.

وفي هذا المبحث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء والمطلب الثاني التفريق بين موازنة البرامج وموازنة الأداء والمطلب الثالث إلى أهداف موازنة البرامج والأداء.

¹. علاء الدين غازي محمد الحلو، مدى توافي مقومات تطبيق موازنة البرامج والأداء في الجامعات الحكومية في فلسطين (دراسة حالة جامعة الأقصى)، أطروحة في الجامعات الحكومية في فلسطين، دراسة حالة جامعة الأقصى، أطروحة درجة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2016، ص49.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

المطلب الأول: مفهوم موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء.

تعددت مفاهيم موازنة البرامج والأداء، ولكن العامل المشترك بين هذه المفاهيم هو انها: تركز على العمال والأنشطة التي تقوم بها الوحدات الإدارية وليس على وسائل تنفيذ الأعمال والأنشطة كما هو الحال في الموازنة التقليدية.

وتعرف موازنة البرامج والأداء: "بأنها خطة تهدف من خلال ربط تلك الأهداف بالهيكل التنظيمي للوحدة التنظيمية إذ يتم تقسيمها على اختصاصات وبرامج وأنشطة ومشروعات في ضوء التحديد الدقيق للتكاليف والعوائد المتوقعة بهدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة لتخصيص الموارد المتاحة"¹.

عرفت لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة موازنة البرامج والأداء كما يلي: "هي مجموعة الأساليب التي بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة صادقة، ومقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت، المبالغ، ساعات العمل والمواد، أن هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات لا يمكن له الحصول عليها من خلال طرق الموازنة التقليدية، إذ يساعد في الحصول على نتائج أساسية ويهيئ قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات"².

وكذلك فموازنة البرامج والأداء تقوم على تحديد الأهداف التي ترصد من أجلها النفقات، وحجم النفقات المطلوبة للبرامج المتوقع إدراجها في مشروع الموازنة، لبلوغ كل هدف من تلك الأهداف إضافة إلى وضعها المقاييس والمعايير اللازمة لقياس ما تم انجازه من كل برنامج وتقييم أدائه وكفاءته"³.

¹ إبراهيم عبد موسى السعيري، نموذج مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء، بحث تطبيقي في: "مديرية بلدية البجف الأشرف"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، عدد 01، مجلد 19، سنة 2017، ص52.

² محمد أحمد حجازي، مرجع سابق، ص169.

³ علاء الدين غازي محمد الحلو، مرجع سابق، ص56.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

وتعتبر موازنة البرامج والأداء هي: "وثيقة مصادق عليها من قبل السلطة التشريعية تعكس الأهداف المخططة التي تتوي الحكومة تحقيقها خلال مدة مستقبلية مصنفة على هيئة برامج مع تحديد التكاليف ومقاييس الأداء اللازمة لإنجاز كل برنامج¹.

وفي الأخير نستنتج أن موازنة البرامج والأداء تعبر عن خطة عمل توضح الأهداف المحددة للوحدات الإدارية في شكل برامج ومشروعات محددة وهي بذلك تتضمن شقين هما²:

1- البرامج: أي تركز على الاهتمام على البرامج وذلك عن طريق تبويب الاعتمادات بالموازنة.

2- الأداء: أي تركز على الاهتمام على ما يتم تحقيقه وليس على الوسائل المستخدمة.

المطلب الثاني: التفرقة بين موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء.

قد ينظر للبرامج والداء على أنها موازنة واحدة، أو قد ينظر لهما على أنهما موازنتين "موازنة البرامج وموازنة الأداء" باعتبارهما مرحلتين منفصلتين من مراحل تطور الموازنة.

وتعرف موازنة الداء بأنها موازنة أصغر وحدة إدارية بينما تعرف موازنة البرامج بأنها الموازنة بأنها الموازنة التي تتكون من موازانات أداء الوحدات الصغيرة والتي تكون فيما بينها البرنامج بالإضافة إلى ذلك يفرق البعض بين البرامج والأداء على أساس أن موازنة البرامج تعتبر أداة تخطيطية بينما موازنة الداء تعتبر أداة رقابية وترتبط كل منهما بالأخرى على أساس أن التخطيط يعتبر عنصرا لازما للرقابة وأن الرقابة الايجابية تتطلب بالضرورة تخطيطا مسبقا³.

ويمكن التمييز بين موازنة البرامج وموازنة الأداء في الأمور الثلاثة التالية:

1- الارتباط بالمستويات الادارية: حيث ترتبط موازنة البرامج عادة بمستوى إداري أعلى من مستوى

الإداري الذي ترتبط به موازانات الداء التي ترتبط عادة بمستويات التنفيذية، أي أن البرامج يحتوي

على عدد من وحدات الداء.

¹. عامر محمد سلمان، سناء أحمد ياسين، "إطار مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء في بيئة الوحدات الحكومية العراقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 92، مجلد 22، 2016، ص492.

². علاء الدين غازي محمد الحلو، مرجع سابق، ص56.

³. حسين مصطفى هلال، تصنيف الموازنات الحكومية ودورها في إبراز أداء الحكومات وتقييم الأداء، موازنة البرامج والأداء، متوفرة على البريد الإلكتروني: Hes- hclaly@ yahoo. Com، يوم 25-05-2019، على الساعة: 04:16.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

2- الارتباط بعنصر الزمن: حيث ترتبط موازنة البرامج بالتخطيط للمستقبل بينما ترتبط موازنة الأداء بقياس وتقييم ما يتم من انجازات.

3- وأخيرا من حيث اولوية الإعداد: حيث إن إعداد موازنة البرامج يسبق إعداد موازنة الأداء باعتبار أن موازنة البرامج هي الاطار الذي يتم قياس الأداء وفقا له¹.

المطلب الثالث: أهداف وخصائص البرامج والأداء.

أولا: أهداف موازنة البرامج والأداء.

تهدف موازنة البرامج والأداء إلى:

- ربط تقديرات الأنفاق بأهداف الجماعة المحلية عن طريق البرامج المخططة لتحقيق هذه الأهداف.
- ربط الأنفاق الفعلي بالمستويات الإدارية المختلفة المسؤولة على مراكز الأنفاق المختلفة وطبقا للصلاحيات المقررة.
- زيادة الدقة في تقديرات الميزانية عن طريق تفصيل عناصر الأنفاق وتقديرات الاحتياجات لكل برنامج بدلا من تقدير اجمالي للبنود مما يجعلها أقل أو أكثر من الاحتياجات الحقيقية.
- تنمية الشعور لدى المستويات الإدارية المختلفة بمسؤولية الانفاق العام وحسن استخدام الموارد المخصصة وتأكيد اهمية متابعة الانفاق وتقييم الانجاز.
- توفير مقاييس الأداء التي تساعد في الحكم على فعالية وكفاءة الأداء مما يتطلب توفير معلومات ضرورية لحساب هذه المقاييس للحكم المردود الاقتصادي للإنفاق على الخدمات ككل (مثلا معدل تكلفة المدرب او الموظف في المراحل المختلفة، تكلفة الخدمات في البلديات.... الخ).

ثانيا: خصائص موازنة البرامج والأداء.

تمتاز موازنة البرامج والأداء بخصائص معينة تميزها عن غيرها من موازنات وهذه الخصائص هي على النحو التالي²:

1- تهتم بالبرامج والأنشطة التي يعهد إلى الوحدات الإدارية الحكومية مهمة تنفيذها وبناء على هذا فإنه يتحدد نطاق القياس المالي بمجموعة من البرامج مقسمة على أنشطة ومشاريع فرعية، ويهدف

¹ حسين مصطفى هلال، تصنيف الموازنات الحكومية ودورها في ابراز أداء الحكومات وتقييم الأداء، موازنة البرامج والأداء، مرجع سابق.

² ابراهيم عبد موسى السعبري، مرجع سابق، ص 187-188.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

القياس المالي إلى تحديد تكلفة كل برنامج على حدى، كما أن عملية إعداد الموازنة في صورتها تمثل حجم الانفاق عن سنة مالية في شكل برنامج.

2- تصنيف الموازنة وظيفيا طبقا للبرامج التي ترمع الحكومة القيام بها، فيتم إعداد الموازنة في شكل مجموعة من البرامج بما في ذلك تكاليف تنفيذها كما صادقت عليها وأقرتها السلطة التشريعية، ويعكس هذا التصنيف اختصاصات الحكومة، والوظائف التي تحاول القيام بها عن طريق الانفاق، ومن ثم يعاد تقسيم هذه البرامج على أنشطة وأعمال ومشروعات فرعية، ويحدد الوحدات الادارية الحكومية المسؤولة عن تنفيذ كل نشاط أو مشروع على حدى، ونظرا لأن تبويب الموازنة العامة حسب الوظائف الحكومية وحسب الوحدات التنظيمية يتم بمعرفة دائرة الموازنة العامة (الجهاز المركزي للموازنة) فسوف يمكن من وضع دليل موحد للموازنة تلزم به الوحدات التنفيذية.

3- تتطبق قاعدة سنوية الموازنة على موازنة البرامج والأداء مع ربطها بفترة البرامج والأنشطة لكل وحدة إدارية وحكومية على حدى فهذا النوع من الموازنات يهتم أساسا بتكاليف التنفيذ المطلوب تمويلها خلال سنة مالية واحدة.

4- يجب أن يكون العاملون في أجهزة الموازنة من المختصين في العلوم الإدارية الحديثة مثل: محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية وأساليب التحليل المالي.

5- تخصص الأموال في موازنة البرامج والأداء لكل برنامج، على سبيل المثال توفر موازنة وزارة التربية والتعليم في حين أن وزارة البيئة تخصص أموال موازنة لبرنامج المحافظة على الطبيعة، وبرنامج مكافحة التلوث.

6- تجمع المعلومات عن الأداء الجيد في كل برنامج ويتم استخدام هذه المعلومات في عملية اعداد الموازنة لمساعدة صناع القرار لتحديد مقدار الأموال المخصصة لكل برنامج¹.

¹. ابراهيم عبد موسى السعبري، مرجع سابق، ص 187- 188.

الفصل الثاني: آليات تحقيق فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية

خلاصة

من خلال هذا الفصل تطرقنا على موضوع النفقات العامة وما هي الآليات التي يجب على الجماعات المحلية توفيرها لتحقيق هذه الأخيرة مع تبيان أهم المعوقات وأوجه القصور والمشاكل التي تعاني منها ميزانية الجماعات المحلية التي أدت إلى الانحراف في تحقيق أهداف الإنفاق عن أهدافه الموجودة واستخلصنا أهم النتائج التالية:

- منهج البنود (الميزانية التقليدية)، والتي تستخدمه الجماعات المحلية يمثل جوهر النظام المحاسبي للجماعة المحلية، فإستخدام المحاسبة على الأساس النقدي في الجماعات المحلية والتي تتوقف أهدافه على مجرد سجل تاريخي يعكس حركة الاعتمادات المالية التي يجب أن تتفقها الجماعة وفقا لقيمتها المخصصة لأنواع وبنود وأبواب موازنة الجماعة لا يوفر معلومات تستخدم في قياس فعالية النفقات العامة فنظام المحاسبة الحالي يساعد على الإنحرافات في الميزانية ويضحى نتائج الأهداف.
- ظهور الفساد المالي والإداري وتفشيته داخل الجماعات المحلية نتيجة العيوب الموجودة في الموازنة المعمول بها وضعف الرقابة وافتقارها لمقاييس الأداء والمساءلة وتأثيرها على فعالية النفقات العامة.
- نشأت الحاجة لنظام موازنة البرامج والأداء لضبط عناصر النفقات إلا وبذلك انتهجت العديد من المنشآت وأساليب إعداد موازنتها على أساس البرامج والأداء لاستخدام أنماط من الموازنات الحديثة التي تتواءم مع التطورات الحديثة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بلدية بسكرة

تمهيد

من خلال الفصلين السابقين والذي تطرقنا فيهما إلى إظهار وتحديد مفهوم النفقات العامة المحلية والعوامل المؤثرة فيها ومكانتها ضمن الميزانية المحلية، وقد توصلنا إلى أن هناك علاقة تربط بين فعالية النفقات العامة ونوعية الموازنة، ولكي تكون هذه الدراسة قريبة من الواقع لابد من إسقاطها على أرضية الواقع لذلك ارتأينا أن تكون الدراسة حول بلدية بسكرة وخصصنا هذا الفصل لدراسة حالة النفقات العامة لبلدية بسكرة وحيث نقسمه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم بلدية بسكرة.

المبحث الثاني: التصنيف المحاسبي لنفقات البلدية بسكرة.

المبحث الثالث: دراسة احصائية لمدى تطور نفقات بلدية بسكرة.

المبحث الأول: تعريف بلدية بسكرة.

تعتبر منطقة بسكرة مهدا للحضارات القديمة وخير دليل على ذلك الحفريات التي وجدت على الضفاف الشرقية لوادي بسكرة.

ذكر المؤرخون بأن الإغريق جعلوا منها منطقة تجارية هذا قبل أن يهزموا من طرف الفينيقيين، وقد زارها ومكث فيها ابن خلدون سنة 1382م.

وعاشت هذه المنطقة تحت السيطرة الرومانية حتى وصول الفاتح عقبة بن نافع الفهري سنة 682م.

المطلب الأول: تقديم بلدية بسكرة¹

قبل تقديم بلدية بسكرة لا بأس من إلقاء نظرة عامة على ولاية بسكرة، حيث تقع هذه الأخيرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر ب 21509.80 كلم² وتضم 33 بلدية و 12 دائرة.

ويحدها:

- ولاية باتنة من الشمال.
- ولاية المسيلة من الشمال الغربي .
- ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.
- ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.
- ولاية ورقلة من الجنوب.

¹. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ولاية بسكرة متحصل عليه:

<http://www.interieur.gov.dz/dynamics/frmltem.aspx?html=9&s=26>

تاريخ الاطلاع: 13 جوان 2019، على 21:15

1. الإطار الإداري: صنفت بسكرة " ولاية " أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 وقد انقسمت إلى شطرين ولاية بسكرة و ولاية الوادي خلال التقسيم الإداري لسنة 1984.

2. المجال الفلاحي : إن مناخ البلدية وغناها بالمياه الجوفية والتربة الصالحة أعطى لها مميزات من حيث التنوع و بكثرة المنتج الفلاحي ، وتقدر المساحة المستعملة في الفلاحة ب: 7762 هكتار ، والثورة الفلاحية الأساسية تتمثل في التمور بالإضافة إلى محاصيل أخرى ويقدر عدد النخيل ب: 183980 نخلة منها 131955منتجة .

3. المناخ: مناخ الولاية شبه جاف إلى جاف، يمتاز فصل الصيف بالحرارة والجفاف وفصل الشتاء بالبرودة والجفاف أيضا.

4. السكان : يقدر عدد سكان ولاية بسكرة بحوالي 830.570 نسمة في 2013 أي لأكثر من 69% مقارنة بـ 1998.¹

المطلب الثاني: خصائص بلدية بسكرة.

تتميز بلدية بسكرة بمجموعة من الخصائص نوجزها في المجالات التالية:

1. المجال الصناعي: توجد ببلدية بسكرة 04 مناطق مصنفة تقدر مساحتها ب337.39 هكتار وتضم نسيجا صناعيا يتكون من 27 مؤسسة منها3 تابعة للقطاع العام والباقي للقطاع الخاص، ويشغل القطاع الصناعي 4290 عامل منها 1602 عامل في القطاع الخاص، وتنشط هذه الوحدات في مجال الصناعات الكهربائية والنسيج والمواد البناء والصناعات الغذائية وخاصة تكييف التمور.

2. المجال الفلاحي: إن المناخ البلدية وغناها بالمياه الجوفية والتربة الصالحة أعطى لها مميزات من حيث التنوع وبكثرة المنتج الفلاحي، وتقدر المساحة المستعملة في الفلاحة بـ: 7762 هكتار موزعة كما يلي :

- المساحة الإجمالية الصالحة للفلاحة 3285 هكتار.
- المساحة الرعوية 4166 هكتار.

¹. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية لولاية بسكرة، مرجع نفسه.

- المساحة المستعملة للفلاحة 7762 هكتار.

والثروة الفلاحية الأساسية تتمثل في التمور بالإضافة إلى المحاصيل الأخرى ويقدر عدد النخيل بـ 183980 نخلة منها 131954 منتجة.

وتقدر رؤوس الماشية حسب إحصائيات 2017 بـ: 1 مليون وما يقارب 350 ألف رأس من الماعز الحلوب

3. مجال النقل: تتوفر على وسائل نقل متعددة من مطار دولي إلى حافلات وشاحنات وسيارات النقل الحضري بالإضافة إلى محطة السكة الحديدية وتتنوع وسائل النقل كما يلي:

✓ فيما يخص النقل البري يوجد 430 ناقلا بمجموع 453 حافلة.

✓ أما النقل البري للبضائع فيوجد 806 ناقلا بمجموع 4365 شاحنة.

✓ أما النقل الجوي فقد بلغ عدد الرحلات 254 منها 157 رحلة داخلية.

4. مجال البريد والمواصلات: يحتوي قطاع البريد والمواصلات على 9 مؤسسات بريدية، منها 13 منها قابضة ووكالتين بريديتين وملحقة و06 مراكز هاتفية.

5. مجال التعليم بجميع أطواره: يوجد بالبلدية 73 مؤسسة تربوية خاصة بالطور الأول و33 مؤسسة خاصة بالطور الثاني، أما المدارس الخاصة فعددها 17 مدرسة بطاقة استيعاب تقدر بـ: 1305 مقعد.

أما التعليم الجامعي تضم جامعة محمد خيضر 6 كليات بمعدل 1218 أستاذ أما بالنسبة للهياكل الجامعية فتتوفر الجامعة على مدرجات وقاعات للمحاضرات بسعة إجمالية قدرها 22.488 مقعد وبالإضافة إلى المكتبة المركزية توجد 6 مكاتب على مستوى الكليات، أما الخدمات الجامعية تتمثل في 09 إقامات موزعة كالتالي 5: إقامات للإناث 4: للذكور.

6. مجال الصحة والحماية الاجتماعية: تتوفر البلدية على مستشفيات وعيادتين استشفائيتين — 607 سرير و6 مجمعات صحية و3 مراكز صحية و9 قاعات للعلاج و74 صيدلية.

7. مجال الشباب والرياضة: تحتوي البلدية على ثلاث دور شباب وملعبين رياضات و3 قاعات للرياضة ومسبحين وتنشط بالبلدية 74 جمعية رياضية.

8. مجال الشؤون الدينية والأوقاف: يوجد ببلدية بسكرة 61 مسجد بطاقة استيعاب 72021 مصلي و3 مؤسسات لتعليم القرآن وزوايا

9. مجال السياحة: تتمتع البلدية بموقع استراتيجي هام وتمتاز بتراث تاريخي ضاري وجمال طبيعي ومتنوع مما جعل منها قبلة للسواح وتضم عدة مرافق سياحية موزعة كما يلي:

• 05 فنادق مصنفة بمجموع 776 سرير.

• 02 فندق غير مصنف بمجموع 207 سرير.

• 14 وكالة سياحية.¹

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية بسكرة.²

تقوم بلدية بسكرة بمجموعة من الوظائف الأساسية كأعمال الصيانة و التنظيف ،عمليات الترميم ومختلف أعمال التهيئة الحضرية بهدف تحسين محيط البلدية ،يديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي و الهيئة التنفيذية .

1. المجلس الشعبي البلدي :

هو جهاز للمداولة و يتألف من منتخبين ولجان ، وينتخب لمدة 05 سنوات، بواسطة الاقتراع من قبل جميع سكان البلدية المسجلين في القوائم الانتخابية بالاقتراع العام المباشر والسري، بحيث يجتمع المجلس الشعبي البلدي إلزاميا في كل مرة إذا تطلب الأمر ذلك، سواء بدعوة من الرئيس أو الوالي أو من ثلث عدد أعضائه، يتكون المجلس الشعبي البلدي لبلدية -بسكرة- من 23 عضوا، يضطلع بمجموعة من صلاحيات من أهمها:

- التكفل بالمجال الاجتماعي.

¹ - قطاف نبيل، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات- دراسة ميدانية لبلدية بسكرة 2000-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، 2007-2008 ، ص 122.

² - بناء على وثائق مقدمة من طرف مصالح البلدية.

- التكفل بمجال التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز.
- التكفل بالمجال المالي والاقتصادي.
- التهيئة والتنمية المحلية وحفظ الصحة ونظافة المحيط.

2. الجهاز التنفيذي :

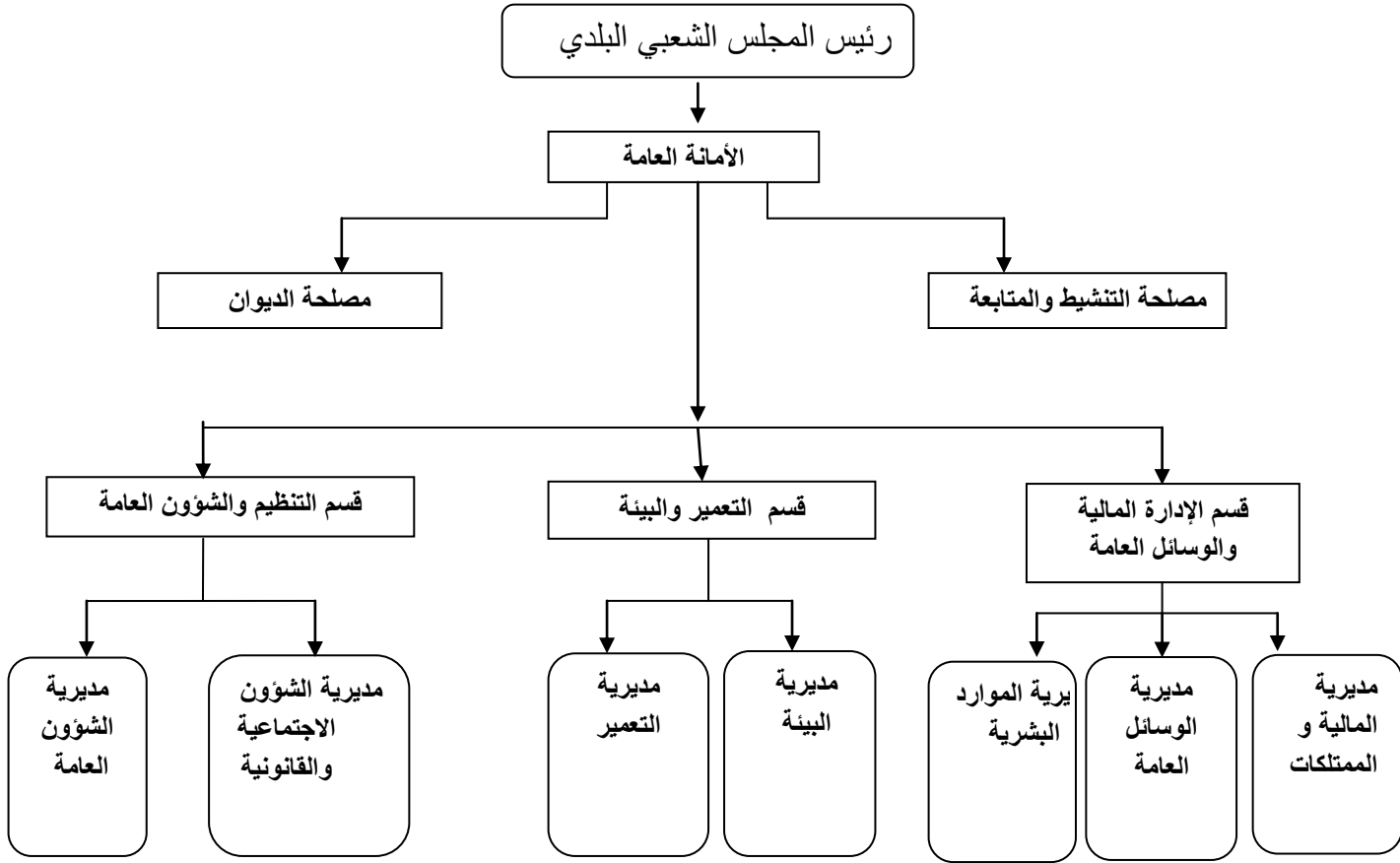
هو جهاز يتكون من رئيس البلدية و عدة نواب، يعين رئيس البلدية من طرف أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد في المجلس الشعبي البلدي خلال 08 أيام الموالية لإعلان نتائج الاقتراع، ويختار الرئيس النواب المساعدين له بعد استشارة المجلس، ويعين كل من رئيس ونوابه لمدة 05 سنوات.

بالنسبة لبلدية - بسكرة- الجهاز التنفيذي يتكون من رئيس البلدية و أربعة نواب هم:

- النائب الذي ينوب رئيس المجلس الشعبي البلدي في حالة غيابه.
- النائب المكلف بالعمران والبيئة.
- النائب المكلف بالإدارة والمالية.
- النائب المكلف بالشؤون الاجتماعية.

يتكون الهيكل التنظيمي لبلدية بسكرة من المصالح التالية، كما يوضحه الشكل (01).

شكل (01) الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الهيكل التنظيمي لبلدية بسكرة .

رئيس المجلس الشعبي البلدي:

ينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي للعهدة الإنتخابية ويمارس سلطات باسم الجماعة الإقليمية التي يمثلها وبإسم الدولة ويجب عليه أن يقيم بصفة دائمة وفعلية بإقليم البلدية، وفي الحالات الاستثنائية، يمكن الوالي الترخيص بغير ذلك.

يمارس مهامه من خلال الاختصاصات التي يخولها له القانون البلدي، ويمثل الرئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في التظاهرات الرسمية والاحتفالات.

يمثل رئيس البلدية كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفقا للأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، عندما تتعارض مصالح البلدية يعين رئيس المجلس الشعبي البلدي أحد نوابه لتمثيل البلدية أمام القضاء أوفي إبرام العقود.

أولاً: مصلحة الديوان: تتكفل هذه المصلحة بإدارة الشؤون الإدارية لمصلحة رئيس المجلس الشعبي البلدي يرأسها رئيس مصلحة الديوان تتفرع إلى مكتب العلاقات الخارجية والتشريفات والذي يضم فرع العلاقات العامة وفرع التشريفات والتوجيه، وتتكون من:

- ✓ مكتب الإعلام والاتصال.
- ✓ مكتب الأمن والمراقبة.
- ✓ مكتب كتابة المجلس الشعبي البلدي.

ثانياً: الأمانة العامة : تقوم الأمانة العامة بإدارة الشؤون الإدارية المتعلقة والخاصة بالبلدية، وإعداد برامج عمل المجلس الشعبي البلدي يسيرها الأمين العام للبلدية وتوكل له مجموعة من المهام من أهمها

- ✓ الإشراف على مصالح البلدية وتوجيهها.
- ✓ والإعداد لاجتماعات المجلس الشعبي البلدي.
- ✓ تحقيق العلاقات بين المصالح الإدارية والتقنية وتضم الأمانة العامة لبلدية بسكرة مصلحتين هما:
 - مصلحة المناهج والتنشيط.
 - مصلحة الموظفين.

أ- مصلحة المناهج والتنشيط: تساعد هذه المصلحة الأمين العام في مهامه، ظهرت أول سنة 1993م وتقوم بتسجيل القرارات والمداومات الخاصة بالمجلس الشعبي البلدي وتتكون من المكاتب التالية:

- ✓ مكتب الاعلام الآلي.
- ✓ مكتب كتابة المجلس الشعبي البلدي.
- ✓ مكتب الأرشيف.
- ✓ مكتب البريد المركزي.

ب- مصلحة الموظفين: يتمثل دورها في إدارة الشؤون الإدارية والاجتماعية للموظفين وعمال البلدية، وتضم مكتبين هما:

✓ مكتب المستخدمين الدائمين.

✓ مكتب المستخدمين المؤقتين.

ثالثا: مديرية المالية والوسائل العامة: تقوم هذه المديرية بتسيير أملاك البلدية وتمويلها بالعتاد اللازم وإعداد الميزانية وتضم هذه المديرية ثلاثة مصالح وهي كالاتي:

✓ مصلحة المالية.

✓ مصلحة الوسائل العامة.

✓ مصلحة تسيير ممتلكات البلدية.

أ- مصلحة المالية: تتكون من المكاتب التالية:

✓ مكتب الميزانية: يتولى إعداد مختلف وثائق الميزانية وإعداد أجور العمال ورواتبهم.

✓ مكتب التجهيز: يتولى هذا المكتب متابعة عمليات الاستثمار التي تقوم بها البلدية.

✓ مكتب الصفقات: يقوم بإبرام الصفقات العمومية والعقود.

ب- مصلحة الوسائل العامة: تتولى هذه المصلحة تمويل البلدية بجميع العتاد اللازم لتسيير وصيانة مصالح أملاك البلدية، وتضم هذه المصلحة ثلاثة مكاتب:

✓ مكتب صيانة بناءات البلدية: حيث يقوم هذا المكتب بصيانة كل ممتلكات البلدية.

✓ مكتب التسيير المباشر: يهتم بعمليات تمويل البلدية بجميع العتاد اللازم لسير مصالحها.

✓ مكتب التموين والتخزين: يهتم بعمليات شراء العتاد وتوزيعه على المصالح المعنية.

ج- مصلحة تسيير ممتلكات البلدية: تتولى تسيير كل ممتلكات البلدية سواء كانت عقارية أو منقولة وتظم هذه المصلحة مكتبين هما:

✓ مكتب الممتلكات العقارية.

✓ مكتب الممتلكات المنقولة.

رابعاً: مديرية العمران والبيئة: وتظم هذه المديرية مصلحتين وهما:

✓ مصلحة العمران

✓ مصلحة النظافة والبيئة

أ- مصلحة العمران: تقوم هذه المصلحة بتطبيق المخطط العمراني وتحضير الملفات التقنية للمشاريع وانجاز وترميم الطرقات داخل تراب البلدية وتحتوي هذه المصلحة على مكتب الدراسات والتهيئة ويتكون من فرعين هما:

✓ فرع المتابعة والانجاز.

✓ فرع الرخص المختلفة وحقوقها والحجر البلدي.

ب- مديرية البيئة: تسهر هذه المصلحة على تنظيف الطرقات وتطهير المحيط وإصلاح قنوات صرف المياه وصيانة المساحات الخضراء والملاعب ومحاربة الأمراض المتنتقلة عن طريق المياه وجمع القمامات وتفرغها، وتضم ثلاثة مصالح المتمثلة في:

ب-1. مصلحة النظافة: تسهر هذه المصلحة على نظافة المحيط في البلدية بالتنسيق مع مديرية الصحة ومديرية الفلاحة، وتتكون من المكاتب التالية:

✓ مكتب حماية البيئة.

✓ مكتب النظافة.

ب-2. مصلحة الصحة العمومية: تقوم هذه المصلحة بحماية المواطنين من الأمراض المتنتقلة عن طريق المياه وحماية الصحة العامة، وتتكون من:

✓ مكتب التفتيش والتحليل.

✓ مكتب مكافحة الأمراض المتنتقلة.

ب-3. مصلحة المساحات الخضراء والمقابر: يتمثل دور هذه المصلحة في حماية ونظافة المساحات الخضراء وتحضير الجنائز.

✓ مكتب الحدائق والمساحات الخضراء.

✓ مكتب تنظيم الجنائز.

خامسا: مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية: وهي المديرية الأكثر تعاملًا مع المواطنين بصفة مباشرة ودائمة، واستنادًا لمبدأ الإدارة في خدمة المواطن، ثم الاهتمام بها، حيث تظم أربعة مصالح وهما كالتالي:

✓ مصلحة التنظيم العام.

✓ مصلحة الشؤون الاجتماعية.

✓ مصلحة الانتخابات والسكن.

✓ مصلحة الحالة المدنية.

أ- مصلحة التنظيم العام: تتولى هذه المصلحة قضايا المنازعات القضائية بين البلدية والمواطنين من جهة وبين البلدية والهيئات الأخرى من جهة أخرى، وتتمثل البلدية أمام مختلف الجهات القضائية وتظم هذه المصلحة:

- مكتب المنازعات والشؤون القانونية.

ب- مصلحة الشؤون الاجتماعية: وتتضمن هذه المصلحة مكتب وهو:

- مكتب الحركة الاجتماعية: يتولى هذا المكتب مهمة التكفل بمختلف الفئات المحرومة والمعوقين وتنشيط اللجان والجمعيات المختلفة والاهتمام بالشباب والرياضة والأنشطة الثقافية والسياحية وعلى مستوى البلدية.

ج- مصلحة الانتخابات والسكن: وتضم هذه المصلحة ثلاث مكاتب وهي:

- مكتب التسجيل والشطب.

- مكتب العمليات الانتخابية.

- مكتب السكن.

د- مصلحة الحالة المدنية: وتظم هذه المصلحة مكتبين هما:

- مكتب الحالة المدنية.

- مكتب الشؤون العامة.

المبحث الثاني: التصنيف المحاسبي لنفقات المحلية لبلدية بسكرة.

تترجم ميزانية الجماعات المحلية لبلدية بسكرة كل الاهتمامات وأنشغالات المواطنين التي تمحورها إدارة الجماعة فتشكل مشاريع وبرامج تهدف لإشباع حاجت سكان الإقليم.

فالإطار المحاسبي لجماعة المحلية يعتمد على تبويب نفقات البلدية حسب طبيعتها وحسب المصلحة

أو البرامج في نفس الوقت، أما مدونة الحسابات فإنها تتشكل في سبع فئات، اقتبست من المخطط المحاسبي الوطني وذلك بعد تعديلها بما يتلاءم مع خصوصية المحاسبة العمومية.¹

المطلب الأول: فئات مدونة الحسابات.

تتشكل مدونة الحسابات من سبع فئات وهما كالآتي:

الفئة 1: الأموال الخاصة: وهي التي تسجل على مستواها تمويل البلدية لتجهيزاتها إضافة إلى الحركات المالية والاستثمار الاقتصادي.

الفئة 2: الاستثمار: فانها تسجل على مستواها عملية اقتناع أو تنازل عن ممتلكات البلدية الثابتة أو المنقولة، فذلك عملية انشاء وصيانة هذه الممتلكات.

¹ - محمد مسعودي، ميزانية الولاية بين التحضير والمتابعة، مذكرة تخرج، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2006، ص 23

في حين الفئتان 6 و 7 الأعباء و الموارد بطبيعتهما: فيسجل خلالهما الأعباء والموارد المتعلقة بتسيير مصالح البلدية لسنة مالية وعليه فإنه لا يمكن تسجيل أي عملية خاصة بالتجهيز أو الاستثمار أو الأعباء وموارد السنوات السابقة.

كما أن الفئة 08 النتائج تحتوي على ثلاث حسابات:

حساب 82: ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة.

حساب 83: الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار (الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير).

حساب 85: الفائض الاجمالي (نتيجة السنة المالية).

والفئة 0: الصفر الخاصة بالإحصائيات: وتحتوي الحساب الوحيد 06 " فائض التجهيز والاستثمار " وتسجل خلاله نتائج هذا القسم في الميزانية.

أما الفئة 9: تحليلية: وإن كانت جزئية وتضم مجموعات المصالح وبرامج العمليات والعمليات خارج البرامج، وقد تم إنشاؤها لمعرفة كلفة ودرجة تقدم الإنجاز لمختلف برامج التجهيز والاستثمار من جهة وعرض إيرادات ونفقات حسب مجموعات المصالح من جهة أخرى كما أن هذه الفئة تتفرع إلى مجموعات وأبواب تفرعاتها، ومن مبادئ المخطط المحاسبة للبلدية الفصل التام بين قسمي الميزانية بالإضافة إلى ترقيم وضع عناوين المصالح والحسابات وهذا ما يظهر في نفقات الميزانية.

المطلب الثاني: عرض نفقات بلدية بسكرة.

ميزانية البلدية تنقسم إلى قسمين، قسم التسيير و قسم التجهيز والاستثمار وبالاعتماد على هذا التصنيف سنستعرض الشكل المحاسب لنفقات كل قسم.

الفرع الأول: نفقات قسم التسيير لبلدية بسكرة: على خلاف فرع التجهيز والاستثمار الذي لا يسجل إلا العمليات التي تنمي ملكية البلدية أو تحدث فيها تغييرا، فإن فرع التسيير لا يسجل إلا العمليات التي تقوم بالحفاظ على نفس الملكية وسير مصالح البلدية وحيث هذه المصالح تدرج ضمن خمسة مجموعات مقسمة إلى أبواب وهي كالتالي:

- ◀ المصالح الغير المباشرة .
- ◀ المصالح الإدارية.
- ◀ المصالح الاجتماعية.
- ◀ المصالح الاقتصادية.
- ◀ مصالح الجباية.

وتترتب المصاريف داخل مصالحي قسم التسيير على الحسابات التالية كما هو موضح في الشكل

التالي:

الجدول رقم(02): حسابات نفقات قسم التسيير لبلدية بسكرة.

| قسم التسيير | الحسابات |
|------------------------------------|----------|
| سلع ولوازم | 60 |
| أشغال وخدمات خارجية | 61 |
| مصاريف التسيير العام | 62 |
| أجور المستخدمين | 63 |
| ضرائب ورسوم | 64 |
| مصاريف مالية | 65 |
| منح وإعانات | 66 |
| مساهمات وحصص وأداءات | 67 |
| تزويد حساب الإهلاك ومؤونات | 68 |
| أعباء استثنائية | 69 |
| نتائج وأعباء سنوات المالية السابقة | 82 |
| اقتطاع نفقات التجهيز والاستثمار | 83 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق ميزانية البلدية.

وسنقوم بتوضيح بعض الحسابات:¹

¹ - الشريف رحمانى، أموال البلديات الجزائرية، الاعتلال العاجز والتحكم الجيد في التسيير، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003، ص 84.

الحساب 60 سلع ولوازم: يجب أن يحتوي هذا الحساب كل المواد، الأدوات والمواد المستهلكة من طرف مختلف المصالح أو الممنوحة في شكل مساعدات (نشاط إجتماعي).

الحساب 61 أشغال وخدمات خارجية: في هذا الباب توجد محددة خصوصا نفقات النقل و الصيانة والتصليح لدى المؤسسة (طرق، مباني مدرسية وبلدية، مساجد، مقابر..... الخ) والنفقات المخصصة لاقتناء الأدوات والآلات الصغيرة والكهرباء والماء والغاز وتأمين الأموال العقارية المنقولة.

الحساب 62 مصاريف التسيير العام: يغطي هذا الحساب نفقات السير العام لأداء البلدية من تعويضات وضيافة أعضاء الجهاز البلدي، وشراء الكيب والمصاريف المهمة والحالات الطارئة.....إلخ.

الحساب 63 أجور المستخدمين: إن تكاليف الموظفين مهما كان مركزهم القانوني (متعاقدين، مثبتين، مؤقتين) تقيد في هذا الحساب.

الحساب 64 ضرائب ورسوم: تقيد في هذا الحساب الضرائب والرسوم المستحقة الأداء من طرف البلدية.

الحساب 65 مصاريف مالية: تقيد في هذا الحساب فوائد القروض التي تؤديها البلدية للبنوك وتكاليف الخدمات ذات المحاسبة المتميزة الغير مستقلة.

الحساب 66 المنح والإعانات: تستطيع البلديات أن تقدم إعانات أو علاوات ومساعدات لأشخاص طبيعيين أو معنويين، خصوصا الإعانات المقدمة لمؤسسات المنفعة العامة والجمعيات الرياضية البلدية والجمعيات الشبابية، بالإضافة إلى نفقات التشجيع المقدمة للزراعة وتربية المواشي، والصناعات الحرفية وكذا المساعدات المقدمة للمحتاجين.

الحساب 67 مساهمات وحصص وأداءات: إن النفقات التي تظهر في هذا الحساب تتعلق خصوصا بالمساهمات في التكاليف ما بين البلديات ومع الغير.

الحساب 68: تزويد لحسابات الاستهلاك والمثونات .

الحساب 69 أعباء استثنائية: يتلقى هذا الحساب نفقات التسيير ذات الطابع الاستثنائي التي لا تدخل في المواد الأخرى للميزانية خصوصا منها تسديد المبلغ غير المستحقة، الإعانات الاستثنائية المدفوعة

الرواتب المستدركة خلال السنة المالية المنصرمة، وكل النفقات السابقة التي لا تظهر في الحساب الإداري بالفترة " أرصدة واجبة الإنجاز".¹

الحساب 82 ناتج وأعباء سنوات مالية سابقة: يبين هذا الحساب نتيجة قسم التسيير وأعباء السنوات المالية السابقة التي تم أداءها في سنة موضوع النشاط.

حساب 83 اقتطاع نفقات التجهيز والاستثمار: أي القيمة المقطوعة من موارد التسيير لصالح قسم التجهيز والاستثمار والتي تم تحديدها بنسبة 10% كحد أدنى.

الفرع الثاني: نفقات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية بسكرة.

وتصنف البرامج الموجودة ضمن ميزانية التجهيز البلدية إلى ثلاث: برامج البلدية، برامج حساب الغير، العمليات خارج البرنامج وهي مصنفة إلى أبواب، وترتيب المصاريف داخل البرامج والعمليات الخارجة عن البرامج بقسم التجهيز والاستثمار، على الحسابات التالية الموضحة في الجدول التالي: الجدول رقم (03): يوضح حسابات نفقات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية بسكرة.

| الحسابات | قسم التجهيز والاستثمار |
|----------|----------------------------------|
| 060 | العجز أو الفائض المرحل |
| 10 | تزويدات |
| 13 | إعانات مسددة من طرف البلدية |
| 14 | مساهمات الغير في أشغال التجهيز |
| 16 | إقتراضات |
| 17 | مداخيل القطاع الاقتصادي |
| 23 | كوارث |
| 24 | أملك عقارية منقولة |
| 25 | سلفيات البلدية لأكثر من سنة |
| 26 | سندات وقيم |
| 27 | تزويد للوحدات الاقتصادية للبلدية |
| 28 | أشغال جديدة وتصليلات كبرى |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق ميزانية البلدية.

¹ بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات دراسة تطبيقية لبلديات: جيلالي بن عمار سيدي علي ملال، قرطوفة، مرجع سابق، ص

الحساب رقم 06: العجز

المادة 060: العجز المرحل (تجهيز واستثمار).

المادة 105: رصيد متأخر من إعانات غير مستعملة.

المادة 130: الاعانات الممنوحة من مواد البلدية.

المادة 131: التكفل بعجز الوحدات الاقتصادية لبلدية (U E C)

المادة 132: ممنوحات غير واجبة السداد المتداولة في الوحدات الاقتصادية البلدية.

المادة 133: مصاريف دراسات والبحوث.

المادة 160: متأخر الافتراضات المؤجلة.

المادة 240: اقتناء العقارات.

المادة 241: اقتناء العتاد والمعدات الكبرى والمنقولات.

المادة 242: اقتناء عتاد النقل.

المادة 250: سلفيات البلدية للوحدات الاقتصادية.

المادة 251: سلفيات البلدية للغير.

المادة 252: سلفيات لمستخدمي البلدية.

المادة 260: اقتناء سندات المؤسسات العمومية للاقتصاد المختار.

المادة 270: تسديد الإقتراضات المحصلة من طرف البلدية.

المادة 271: ممنوحات واجبات لسداد للوحدات الاقتصادية للبلدية.

الحساب 28 الأشغال الجديدة والتصليلات الكبرى: ويتفرع هذا الحساب إلى المواد التالية:

المادة 280: أشغال جديدة.

المادة 281: التصليحات الكبرى.

المادة 285: أشغال إعادة البناء.

والجدول التالي يبين مصالحي التسيير وبرامج البلدية.

الجدول رقم (04): يوضح تبويب مصالحي وبرامج البلدية.

| قسم التجهيز والاستثمار | | قسم التسيير | |
|---|---------|---|---------|
| 95 برامج البلدية | الأبواب | 90 المصالح غير مباشرة | الأبواب |
| البنيات والتجهيزات الادارية | 950 | المصالح المالية | 900 |
| الطرق | 951 | أجور وأعباء المستخدمين الدائمين | 901 |
| شبكات مختلفة | 952 | وسائل ومصالح الإدارة العامة | 902 |
| التجهيزات المدرسية الرياضية والثقافية | 953 | مجموع العقارات والمنقولات | 903 |
| التجهيزات الصحية والاجتماعية | 954 | الطرق | 904 |
| توزيع النقل والمواصلات | 955 | الشبكات | 905 |
| التعمير والإسكان | 956 | أشغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر | 906 |
| التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي | 957 | | |
| المصالح الصناعية والتجارية | 958 | | |
| 96 برامج لحساب الغير | | 91 مصالحي إدارية | |
| برامج المؤسسات العمومية البلدية | 960 | المصالح الادارية العمومية | 910 |
| برامج الوحدات الاقتصادية | 961 | الأمن والحماية المدنية | 911 |
| برامج لأطراف اخرى | 969 | المساهمة في أعباء التعليم | 912 |
| | | المصالح الاجتماعية المدرسية | 913 |
| | | الشباب والرياضة والثقافة | 914 |
| 97 العمليات الخارجية عن البرامج | | 92 المصالح الاجتماعية | |
| بالعمليات العقارية او المنقولة الخارجة عن البرامج | 970 | المساعدة الاجتماعية المباشرة | 920 |
| حركة المديونية والدائنية | 971 | النظافة العمومية والاجتماعية | 921 |
| العمليات الأخرى الخارجة عن البرامج | 979 | المصالح والمؤسسات الاجتماعية | 922 |
| | | 93 المصالح الاقتصادية | |
| | | مشاركة في التنمية الاقتصادية | 930 |
| | | الأموال الخاصة بالبلدية (المنتجة للمداخيل) | 931 |
| | | 94 مصالحي الجباية | |
| | | نتائج الجباية | 940 |
| | | ممنوحات مصلحة الأموال المشتركة | 941 |

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على وثائق ميزانية بلدية بسكرة.

المبحث الثالث: دراسة إحصائية لمدى تطور نفقات بلدية بسكرة .

سنحاول من خلال هذا المبحث وعلى مستوى بلدية بسكرة التطرق إلى:

- تحليل تطور النفقات العامة.
- علاقة النفقات العامة لبلدية بسكرة بإيراداتها
- مدى فعالية النفقات العامة لبلدية بسكرة.

المطلب الأول: دراسة إحصائية لمدى تطور نفقات بلدية بسكرة.

نتطرق في هذا المطلب إلى التطور الإجمالي للنفقات العامة لبلدية بسكرة ثم تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز.

الفرع الأول: التطور الإجمالي للنفقات لبلدية بسكرة. الملاحق (03.02.01)

من خلال الحساب الإداري لبلدية بسكرة للسنوات 2015-2016-2017، يمكن إنجاز تطور نفقات بلدية بسكرة في الجدول التالي:

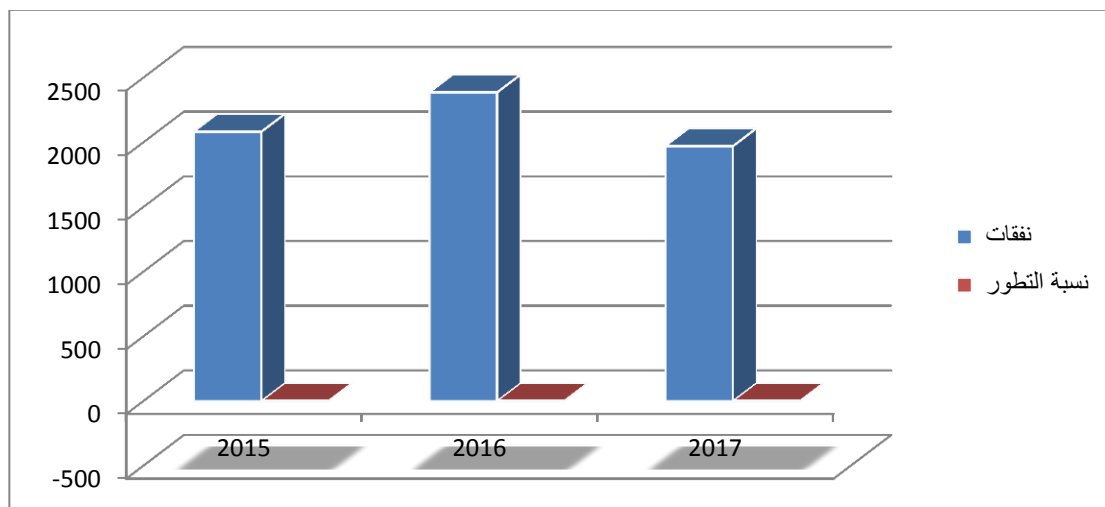
الجدول رقم (05): تطور إجمالي للنفقات العامة لبلدية بسكرة من 2015 إلى 2017

(الوحدة مليون دينار جزائري).

| البيان | 2015 | 2016 | 2017 |
|-------------|------|--------|---------|
| النفقات | 2081 | 2385 | 1969 |
| نسبة التطور | - | %14.61 | %-17.44 |

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية بسكرة للسنوات الممتدة من 2014 إلى 2017 (أنظر الملحق 1.2.3).

الشكل رقم (02): يمثل تطور إجمالي نفقات بلدية بسكرة خلال السنوات (2015-2016-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 05.

من خلال الجدول رقم (05) والشكل البياني رقم(02)، نلاحظ في هذه الفترة أن تطور النفقات العامة تزايدت قليلا سنة 2016 ، إلا أنها إنخفضت سنة 2017 ذلك راجع لضعف مواردها.

كما أن نسبة تطور نفقات بلدية بسكرة تزايدت وتتناقص من سنة إلى أخرى وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها البلدية.

المرحلة الأولى (2015-2016): نلاحظ أن نسبة تطور النفقات العامة سنة 2016، 14.61 % بالمقارنة مع 2015، هذا يعني الزيادة في حجم النفقات.

المرحلة الثانية (2016-2017): نلاحظ أن نسبة تطور النفقات العامة سنة 2017 انخفضت بنسبة 17.57% مقارنة مع سنة 2016، وهذا يعني انخفاض في درجة النفقات العامة ، وهذا الانخفاض يدل على شح الإيرادات بالنسبة للسنوات التي قبلها.

الفرع الثاني: تطور نفقات قسم التسيير في ميزانية بلدية بسكرة.

تعتبر نفقات التسيير المرآة العاكسة لواقع الاستغلال الموارد المالية للبلدية فمهامها تتطلب نفقات ضخمة تزايدت سنة بعد سنة والتي تسمح لها بتسيير مصالحها وصيانة ممتلكاتها وهي تشمل على الخصوص نفقات المستخدمين مصاريف التسيير العام، مساهمات و أداءات لفائدة الغير مصاريف

المالية ويمكن تصنيف نفقات التسيير إلى نفقات إجبارية وأخرى ضرورية إذا أن نفقات قسم التسيير الإجبارية هي نفقات لها سند قانوني حيث أن البلدية مجبرة على إظهارها. والجدول التالي يوضح لنا تطور مختلف نفقات التسيير لبلدية بسكرة.

الجدول رقم (06): تطور نفقات قسم التسيير لبلدية بسكرة خلال السنوات

(2015-2016-2017)

الوحدة: مليون دينار

جزائري.

| 2017 | | 2016 | | 2015 | | إسم الحساب | رقم الحساب |
|----------|--------|----------|--------|----------|--------|--------------------------------------|------------|
| النسبة % | القيمة | النسبة % | القيمة | النسبة % | القيمة | | |
| 17.25% | 261 | 6.87% | 125 | 7.21% | 115 | سلع ولوازم | 60 |
| 8.08% | 122 | 5.26% | 96 | 7.42% | 118 | أشغال وخدمات خارجية | 61 |
| 2.80% | 42 | 9.79% | 179 | 2.32% | 37 | مصاريف التسيير العام | 62 |
| 57.32% | 868 | 51.33% | 938 | 48.28% | 772 | أجور المستخدمين | 63 |
| 0.04% | 628 | 0.03% | 631 | 0.04% | 684 | ضرائب ورسوم | 64 |
| 00 | 0000 | 00 | 0000 | 0 | 00000 | مصاريف مالية | 65 |
| 3.42% | 51 | 2.95% | 53 | 2.06% | 32 | منح وإعانات | 66 |
| 3.75% | 56 | 3.12% | 57 | 3.44% | 55 | مساهمات وحصص وأداءات | 67 |
| 00 | 0000 | 00 | 0000 | 8.10% | 129 | أعباء استثنائية | 69 |
| 0.02% | 367 | 00 | 0000 | 0.19% | 3 | نتائج وأعباء السنوات المالية السابقة | 82 |
| 7.30% | 110 | 20 | 377 | 20% | 334 | اقتطاع نفقات التجهيز والاستثمار | 83 |
| 100% | 1514 | 100% | 1829 | 100% | 1600 | المجموع | |
| | | | | | | وع | |

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية بسكرة.

إن الجدول رقم(06) يظهر لنا وضعية نفقات التسيير لبلدية بسكرة خلال السنوات 2015-

2016 2017 حيث نجد:

- **حساب 60 سلع ولوازم:** وهي مجموعة ما استهلكته البلدية من الموارد المختلفة مثل لوازم المكاتب والألبسة وغيرها من المواد حيث أنها في تزايد مستمر من حيث القيمة والنسبة المطلقة في مجموع النفقات على أن أعلى قيمة لها سجلت في سنة 2017. تقدر بـ: 261 مليون دج بنسبة مساهمة في مجموع النفقات التسيير تقدر بـ: 17.25%.

- **حساب 61 أشغال وخدمات خارجية:** وتشمل مجموع ما استأجرته البلدية من أماكن وعتاد ومعدات نقل وكذلك مختلف أعمال الصيانة والتصلحات الصغيرة حيث أنها في تزايد من سنة إلى أخرى، ولكن بنسب صغيرة مكا أنها سجلت أعلى قيمة لها سنة 2017 بـ: 122 مليون دج بنسبة مساهمة في مجموع نفقات قسم التسيير تقدر بـ 8.08%.

- **حساب 62 مصاريف التسيير العام:** وهي مختلف نفقات التسيير مثل مصاريف النقل، مصاريف البريد والمواصلات وهي تشهد تزايد مستمر، وسجلت أعلى نسبة لها سنة 2016 بـ: 179 مليون دج بنسبة مساهمة في مجموع النفقات قسم التسيير تقدر بـ: 9.79% .

- **حساب 63 أجور المستخدمين:** نلاحظ من خلال الجدول أن أجور المستخدمين من مختلف الأجر والإعانات والعلاوات مهما كانت طبيعة المستخدم ويرجع الارتفاع الملحوظ في أجور المستخدمين إلى توظيف المتزايد في البلدية والذي قدر سنة 2016 بـ: 938 مليون دج. حيث أخذت نسبة 51.33% من إجمالي نفقات التسيير.

- **حساب 64 ضرائب ورسوم:** وهي مختلف الضرائب والرسوم على البلدية دفعها مثل الدفع الجزائي على مجموع الأجر التي تقوم بدفعها لعمالها حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2015 بـ: 648 مليون دج وللإشارة فإن ضريبة الدفع الجزائي قد ألغيت نهائيا من قانون المالية، وذلك مما أدى إلى انخفاضها تدريجيا في السنوات التالية 2016-2017 على التوالي حيث قدرت في سنة 2016 بـ: 631 دج وفي سنة 2017 بـ: 628 دج وهي قيمة قليلة مقارنة من إجمالي نفقات التسيير.

- **حساب 65 مصاريف مالية:** كما نلاحظ من خلال الجدول أن المصاريف المالية لم تخصص لها بلدية بسكرة مبلغ مالي معين لسنوات الدراسة، ونقصد بالمصاريف المالية مجموع الفوائد التي على البلدية دفعها والمتأتية خاصة من فوائد القروض المتبقية.

- **حساب 66 منح وإعانات:** وهي عبارة عن مجموع المساعدات التي تقوم البلدية بتقديمها إلى الجهات المحتاجة، ونلاحظ من خلال الجدول في سنة 2015 سجلت أعلى قيمة تقدر بـ: 32 مليون دج بنسبة مساهمة 2.06% في مجموع نفقات التشغيل وهي في تزايد حيث وصلت نسبة المساهمة سنة 2016 2.95 % وبمبلغ قدره 53 مليون دج لتزداد نسبة المساهمة سنة 2017 إلى 3.42% وبمبلغ قدره 51 مليون دج.

- **حساب 67 مساهمات وحصص وأداءات:** وقدرت سنة 2015 بـ 55 مليون دج بنسبة قدرها 3.44% وفي سنة 2016 بـ 57 مليون دج بنسبة قدرها 3.12% . في مجموع نفقات التشغيل مواصلة ارتفاعها حيث سجلت سنة 2017 مبلغ 56 مليون دج، وكل هذه المبالغ المالية تعتبر نفقات إجبارية على البلدية إظهارها مثل مساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة والغير مباشرة.

- **حساب 69 أعباء استثنائية:** حيث سجلت في سنة 2015 مبلغ 129 مليون دج بنسبة 8.10% ، من مجموع نفقات التشغيل أما باقي السنوات لم تكن هناك قيمة مسجلة.

- **حساب 82 نتائج وأعباء سنوات مالية السابقة:** فأعباء السنوات المالية السابقة هي مجموع الالتزامات التي على البلدية قبل بداية السنة المعنية أي باقي الإنجازات والمسجل في الحساب الإداري وقدرت سنة 2015 بـ: 3 مليون دج كأعلى نسبة لها في سنوات الدراسة.

- **حساب 83 إقطاع نفقات التجهيز والاستثمار:** فالإقطاع يعد نفقة إجبارية حددت قانون 10% كحد أدنى وتعتبر مبالغها جد معتبرة لما لها من دور كبير في تحسين وجه التنمية وقد قدرت سنة 2015 بـ: 334 مليون دج بنسبة مساهمة قدرها 20.92% وفي سنة 2016 و 2017 على التوالي حيث إنخفضت لتصل إلى 20.62% وبمبلغ قدره 377 مليون دج في سنة 2016، أما سنة 2017 سجلت مبلغ قدره 110 مليون دج بنسبة مساهمة تصل إلى 7.30% من مجموع نفقات التشغيل.

❖ تطور نسبة نفقات التشغيل بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لبلدية بسكرة خلال السنوات

(2017-2016-2015)

من خلال الجدول رقم (06)، السابق ذكره يمكن تلخيص نفقات التشغيل خلال سنوات الدراسة في الجدول رقم (07) الموالي:

الجدول رقم (07): تطور نسبة نفقات التشغيل بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لبلدية بسكرة

خلال السنوات (2015-2016-2017) الوحدة: مليون دينار جزائري.

| السنوات | نفقات التشغيل | نسبة نفقات التشغيل بالنسبة لإجمالية النفقات % |
|---------|---------------|---|
| 2015 | 1600 | 76.89% |
| 2016 | 1829 | 76.67% |
| 2017 | 1514 | 76.91% |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية بسكرة.

عند تفحصنا لنفقات التشغيل خلال فترة الدراسة نلاحظ أنها قد إزدادت سنة 2016 بمبلغ قدره 1600 مليون دج مقارنة بسنة 2015، وفي سنة 2017 نلاحظ أن هناك إنخفاض في نفقات التشغيل بمبلغ قدره 1514 مليون دج. حيث تشير إلى أن نسبة الإنخفاض والإرتفاع ليست كبيرة (تقارب واضح) وهذا راجع إلى إرتفاع حجم الإيرادات لكل سنة، وذلك يرتبط بضعف التشغيل أو تعطل بعض المشاريع التي لم تتجز في سنتها.

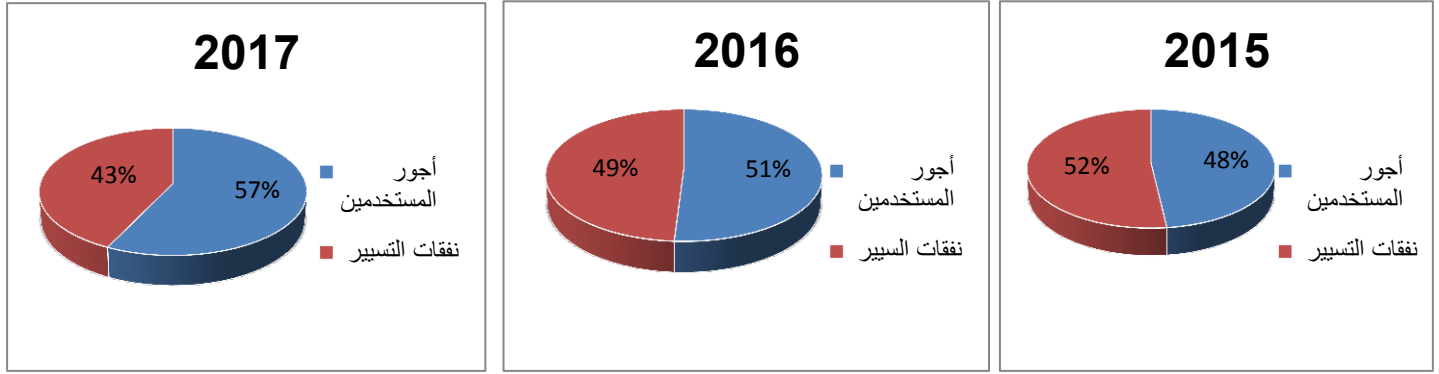
ولا تزال نفقات التشغيل لبلدية بسكرة في نمو وإرتفاع أكثر من نظيرتها نفقات التجهيز والإستثمار نتيجة إرتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل أهم بند في نفقات التشغيل، وذلك لأن البلدية هي مؤسسة خدمات عامة تعتمد بصفة أساسية على الموارد البشرية.

فنفقات أجور المستخدمين لبلدية بسكرة فهي تعني مصاريف الموظفين مهما كانت حالتهم القانونية سواء كانوا مرسمين أو متعاقدين أو إضافيين.

وقد بلغت أجور المستخدمين سنة 2015 نسبة 48.28% من إجمالي نفقات التشغيل لتزداد في السنة التالية إلى 51.33% (2016)، وتسجل سنة 2017 نسبة 57.32% من إجمال نفقات التشغيل والأشكال البيانية التالية توضح ذلك.

الشكل البياني رقم(03): يمثل نسب نفقات أجور المستخدمين من إجمالي نفقات التشغيل

للسنوات (2015-2016-2017)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية بسكرة.

الفرع الثالث: تطور نفقات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية بسكرة.

تتشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة بالنسبة لبلدية فننقات التجهيز هي نفقات استثمارية لأنها تولد دخلا على المدى الطويل أو المتوسط، لذلك فالبلدية من خلال ميزانيتها للتجهيز تسعى للحصول على موارد مالية تكون قيمتها الإجتماعية أكبر من النفقة الإجمالية، ونقول بأن نفقة التجهيز نفقة إنتاجية إذا تولد عنها إنتاج مادي (قطاع التربية، قطاع الزراعة....إلخ)، أما النفقات غير الإنتاجية فلها أبعاد إجتماعية ثقافية (قطاع التربية، قطاع الصحة....إلخ)، لكن هذا لا ينفي أن تحتل مكانة هامة في السياسة العامة، ونقول بأن نفقة التجهيز نفقة حيوية، فهي تعتبر أداة فعالة لتوجيه الاقتصاد وضمن التنمية من خلال البرامج التنموية، والجدول التالي يبين تطور نفقات التجهيز لولاية بسكرة.

الجدول رقم (08): يوضح تطور نفقات التجهيز و الاستثمار لبلدية بسكرة خلال السنوات

(2017-2016-2015)

الوحدة: مليون دينار

جزائري.

| 2017 | | 2016 | | 2015 | | إسم الحساب | الحساب |
|----------|--------|----------|--------|----------|--------|-----------------------------|--------|
| النسبة % | القيمة | النسبة % | القيمة | النسبة % | القيمة | | |
| %00 | 00000 | %00 | 00000 | %00 | 00000 | العجز المرحل | 060 |
| %0.72 | 3 | %0.22 | 1 | %2.74 | 13 | إعانات مسددة من طرف البلدية | 13 |
| %7.14 | 32 | %7.07 | 39 | %7.60 | 36 | أملاك عقارية ومنقولة | 24 |
| %92.14 | 419 | 92.70% | 515 | %89.66 | 431 | أشغال جديدة وتصليحات كبرى | 28 |
| %100 | 454 | %100 | 556 | %100 | 480 | المجموع | |
| | | | | | | وع | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية بسكرة خلال السنوات

(2017-2016-2015) .

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ تطور مختلف حسابات قسم التجهيز والاستثمارات التالية:

- **حساب 60 العجز المرحل:** وهو الفارق بين النفقات والإيرادات للسنة قبل المعنية بالميزانية الحالية والذي يظهر بالحساب الإداري بعد انتهاء السنة، حيث نجد في السنوات المدروسة لم تسجل أي قيمة.

- **حساب 13 إعانات مسددة من طرف البلدية:** حيث سجلت أعلى قيمة في سنة 2015 قدرت بـ 13 مليون دج بنسبة مساهمة تصل إلى 2.74% وانخفضت سنة 2016 بقيمة قدرها 1 مليون دج بنسبة مساهمة 0.22% من إجمالي نفقات التجهيز.

- **حساب 24 أملاك عقارية ومنقولة:** هي مجموع النفقات التي تصرفها البلدية على أملاكها العقارية والمنقولة حيث نجد أن لها قيمة معتبرة مقارنة بباقي نفقات القسم، وقد سجلت أعلى قيمة سنة 2015 و قدرت بـ 36 مليون دج بنسبة مساهمة في مجموع نفقات التجهيز، قدرها 7.60% وانخفضت سنة 2017 لتصل إلى 32 مليون دج بنسبة مساهمة 7.14% من إجمالي التجهيز.

- حساب 28 أشغال جديدة وتصليحات كبرى: وهي مجموع المشاريع المقامة على إقليم البلدية والمتعلقة خاصة بالتهيئة العمرانية، نجد الطرق، صيانة بعض ممتلكات البلدية، سق قنوات المياه الصالحة للشرب حيث سجل أعلى نسبة سنة 2016 بـ: 92.70% بقيمة قدرها 515 مليون دج بنسبة مساهمة 92.70% وفي سنة 2017 انخفضت نسبتها لتصل إلى 419 بنسبة مساهمة 92.14% من مجموع نفقات التجهيز.

❖ تطور نسبة نفقات قسم التجهيز والاستثمار بالنسبة لإجمالي النفقات العامة خلال

السنوات (2015-2016-2017).

من خلال الجدول رقم (08)، السابق ذكره يمكن تلخيص نفقات التجهيز والإستثمار خلال

سنوات الدراسة في الجدول رقم (09) الموالي:

الجدول رقم(09): يوضح نسبة تطور نفقات قسم التجهيز والاستثمار بالنسبة لإجمالي النفقات العامة

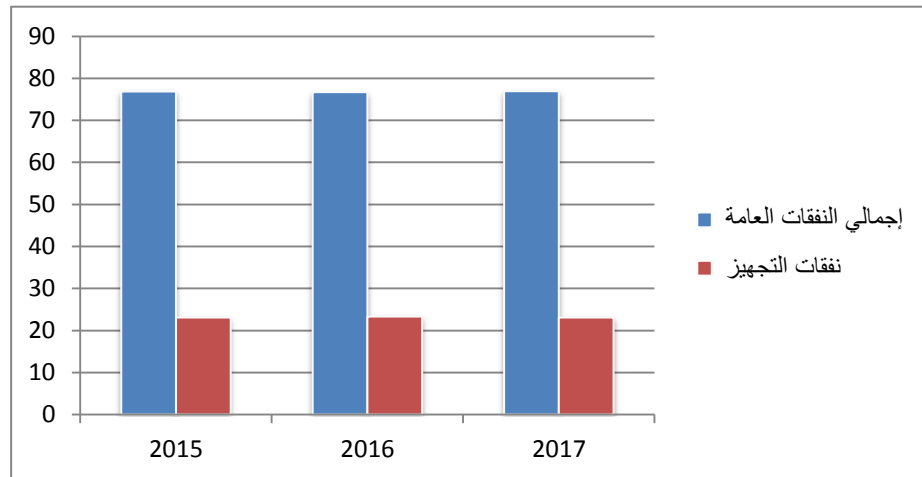
خلال السنوات (2015-2016-2017) الوحدة: مليون دينار جزائري.

| السنوات | نفقات التجهيز | نسبة نفقات التجهيز بالنسبة لإجمالي النفقات العامة |
|---------|---------------|---|
| 2015 | 480 | 23.10% |
| 2016 | 556 | 23.30% |
| 2017 | 454 | 23.09% |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية بسكرة.

الشكل البياني رقم(04): يمثل تطور نسب نفقات قسم التجهيز والاستثمار بالنسبة لإجمالي النفقات

العامة لبلدية بسكرة خلال السنوات (2015-2016-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (09)

عند دراستنا لنفقات التجهيز خلال السنوات (2015-2016-2017) نلاحظ أن في سنة 2015 عرفت إجمالي نفقات التجهيز بمبلغ قدره 480 مليون دج، بينما سنة 2016 إرتفعت إلى 556 مليون دج ويعود ذلك لحصول البلدية على مشاريع جديدة كبرى من الدولة لكن لم يدم هذا الإرتفاع لسنة 2017، وهذا راجع إلى أن البلدية حققت الإشباع ذوي ما في إيرادات التجهيز.

المطلب الثاني: علاقة النفقات العامة لبلدية بسكرة بإيراداتها العامة.

ترتبط وضعية الموازنة العمومية بحجم النفقات والإيرادات العامة ويمكن توضيح هذه العلاقة بالعنصر التالي:

- تطور رصيد موازنة بلدية بسكرة.

الجدول التالي يمثل لنا وضعية رصيد موازنة بلدية بسكرة خلال السنوات 2015-2016-2017 .

الجدول رقم (10): يوضح رصيد موازنة بلدية بسكرة خلال السنوات (2015-2016-2017)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

| السنوات | الإيرادات العامة | النفقات العامة | رصيد الموازنة | نسبة النفقات | نسبة الرصيد |
|---------|------------------|----------------|---------------|--------------|-------------|
| 2015 | 4963 | 2081 | 2882 | %41.93 | %58.07 |
| 2016 | 5503 | 2385 | 3118 | %43.34 | %56.66 |
| 2017 | 4269 | 1969 | 2229 | %46.12 | %53.88 |

المصدر: من إعداد الطالبة على الحساب الإداري لبلدية بسكرة.

يتضح من خلال الجدول رقم (10)، الذي يمثل رصيد موازنة بلدية بسكرة أن المالية المحلية لبلدية بسكرة تتسم بنوع من الإستقلال وذلك أنها تغطي نفقاتها عن طريق إيرادات البلدية الذاتية المستغنية بذلك عن إعانات الدولة للتوازن، وأكثر من هذا أن الإيرادات تفوق وبإستمرار نفقات التسيير، والأمر الذي يعكس على الرصيد إيجابا أي في صورة فائض، وذلك مما يعكس ضعف التسيير وعدم إنجاز نفقات التسيير كلها إلا إذا كانت البلدية غنية بالموارد، وهذا يعني أن البلدية عندها إيرادات ولم يتم إستغلالها.

المطلب الثالث: مدى فعالية نفقات بلدية بسكرة.

من خلال الجداول السابق يمكن جمع نفقات قسم التسيير وقسم التجهيز في الجدول رقم (11)

الموالي:

الجدول رقم (11): يوضح نسبة فعالية كل من قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار خلال السنوات

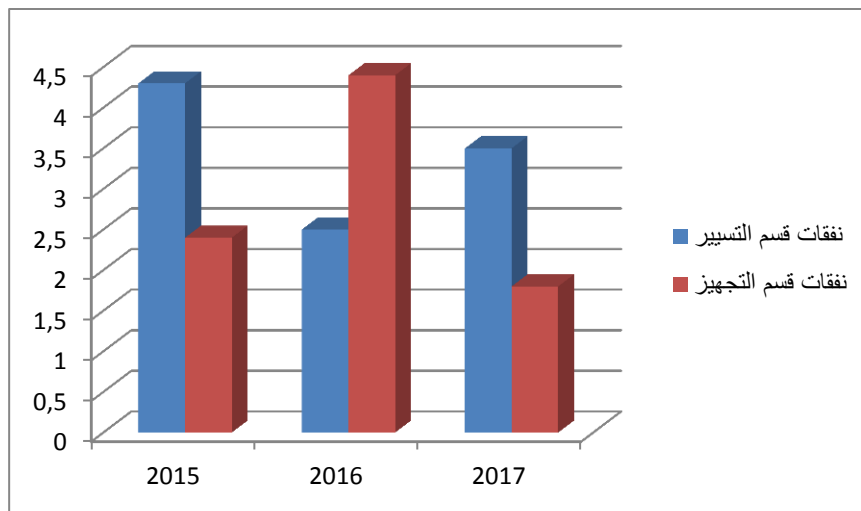
الوحدة: مليون دينار جزائري

(2017-2016-2015)

| المجموع العام | | نفقات قسم التجهيز | | نفقات قسم التسيير | | البيان السنوات |
|---------------|---------|-------------------|---------|-------------------|---------|----------------|
| النسبة | المبالغ | النسبة | المبالغ | النسبة | المبالغ | |
| %100 | 2081 | %23.11 | 480 | %76.89 | 1600 | 2015 |
| %100 | 2385 | %23.33 | 556 | %76.67 | 1829 | 2016 |
| %100 | 1969 | %23.09 | 454 | %76.91 | 1514 | 2017 |
| %100 | 6435 | %23.18 | 1490 | %76.81 | 4943 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبة إنطلاقا من الحسابات الادارية لبلدية بسكرة.

الشكل رقم (05) : يمثل مدى فعالية نفقات بلدية بسكرة مابين (2015-2017).



المصدر: من إعداد الطالبة إنطلاقا من الجدول رقم (11)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه والشكل البياني والخاص بتوزيع نفقات بلدية بسكرة

نلاحظ أن نسبة نفقات قسم التجهيز عبر مختلف سنوات الدراسة لا تتجاوز 20% كحد أقصى.

- فعالية نفقات قسم التسيير:

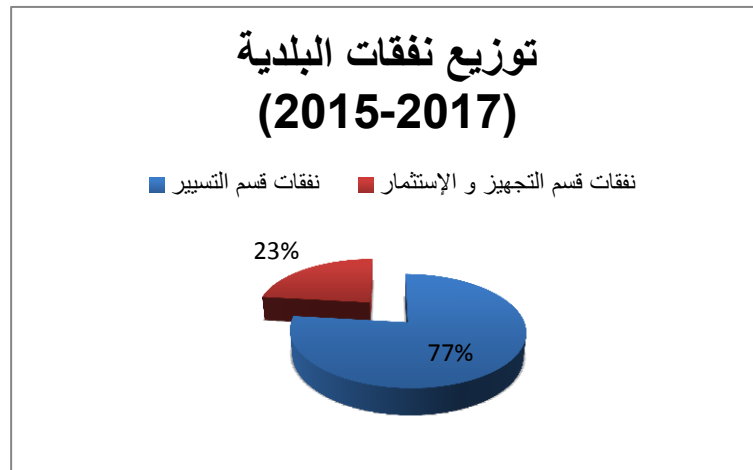
نلاحظ من خلال الجدول (11) سيطرة نفقات قسم التسيير بالمقارنة مع نفقات قسم التجهيز حيث تشكل جزء أساسي لنفقات بلدية وتقدر نسبة مساهمتها في سنة 2015 بـ: 76.89 % و 76.67 % في سنة 2016 وفي سنة 2017 وصلت نسبتها إلى 76.81%، وما نلاحظه أن نفقات قسم التسيير في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى.

ونستنتج من هذه النسبة أن هناك تحكما كبيرا وجدا مبدولا في إعداد هذا القسم من طرف الأعوان المكلفون بإعداد الميزانية الإضافية.

- فعالية نفقات قسم التجهيز:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أعلاه أن نسبة فعالية نفقات قسم التجهيز تقدر بـ: 23.11% في سنة 2015 و 23.33% بالنسبة لسنة 2016، و 23.09% بالنسبة لسنة 2017، وما نلاحظه أن فعالية نفقات قسم التجهيز والاستثمار في استقرار من سنة إلى أخرى إلا أن انخفاض أو ارتفاع في نسبة نفقات قسم التجهيز والاستثمار لا يؤثر بشكل كبير في ميزانية البلدية لأن نسب فعاليتها ضئيلة جدا، وهذا راجع إلى أن نفقات قسم التجهيز تقتطع من منع معادلة توزيع المشاريع التي تأتي من قسم التسيير.

الشكل رقم (06) يمثل توزيع النفقات لبلدية بسكرة



المصدر: من إعداد الطالبة إنطلاقا من الحسابات الادارية لبلدية بسكرة لسنوات (2015-2016-2017).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه والشكل البياني الخاص بتوزيع نفقات بلدية بسكرة نلاحظ أن نسبة نفقات التجهيز والاستثمار عبر مختلف سنوات الدراسة لا تتجاوز 20% كحد أقصى وتعتبر هذه النسبة ضئيلة ، وسبب ذلك سوء تقدير بعض الإعانات المقدمة من طرف الدولة.

- نستنتج من خلال جدول رقم (11) والشكلين (05) و(06) أن تمويل بلدية بسكرة يعتمد أساسا على نفقات قسم التسيير.

خلاصة الفصل:

تعرفنا خلال هذا الفصل على بلدية بسكرة ، وكذا تحليل الهيكلة الإدارية التي تدير وفقها، كذلك إلى إجراءات إعداد وتنفيذ موازنة بلدية بسكرة، وكما تطرقنا خلال هذا الفصل إلى دراسة تحليلية لنفقات العامة لبلدية بسكرة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017، ومما سبق استنتجنا ما يلي:

- تصنيف النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية بلدية بسكرة إلى نفقات التشغيل و نفقات التجهيز والاستثمار وكل منهما ينقسم إلى مصالحي (مصالحي التشغيل) وبرامحي (مشاريع تشكل برامحي) ويرصد لكل واحد منهما إعتمادات.

- إن بلدية بسكرة تعتمد كلياً على التمويل الذاتي لتغطية نفقات التشغيل.

- نفقات التشغيل تمثل نسبة 76.91% من إجمالي النفقات العامة لبلدية بسكرة.

- نفقات قسم التجهيز تمثل نسبة 23.03% من إجمالي النفقات العامة لبلدية بسكرة.

- تخصص بلدية بسكرة أعلى نسبة 58.07% من إيراداتها الذاتية للتجهيز.

- نفقات المستخدمين تمثل أكبر نسبة من نفقات التشغيل وتقدر نسبتها بـ 57.36%.

الخطبة

الخاتمة

من خلال هذا الموضوع حاولنا التعرف على أهمية والدور التي تلعبه النفقات العامة وإبراز مكانتها في ميزانية الجماعات المحلية، وتطرقنا كذلك على بعض المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر لتحقيق فعالية النفقات العامة حيث تم تقسيم تلك المشاكل إلى مشاكل ترجع إلى النقائص المرتبطة بنوعية الميزانية التي تستخدمها الجماعات المحلية.

ومشاكل ترجع إلى نقائص مرتبطة بنوعية الميزانية وتفشي ظاهرة الفساد ومن جهة أخرى إقتراح تطبيق موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء عند إعداد موازنة الجماعة المحلية بما تتوفر عليه من مزايا وفوائد الذي يتميز به هذا النوع من الموازنة، تمكن من إستقصاء المشاكل السابق ذكرها، وفيما يلي بعض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

النتائج

- النفقات العامة المحلية هي أداة مهمة في يد الجماعات المحلية تستخدمها للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها بما يتماشى مع سياستها العامة المنتهجة.
- تعتبر ميزانية الجماعات المحلية أداة فعالة لتسيير مصالح الجماعة المحلية وكيفية تحضيرها وتنفيذها في إطار الذي حدده القانون وتتم هذه العمليات تحت الهيئات الرقابية المختلفة لضمان شرعيتها ومصداقيتها.
- الميزانية التقليدية (ميزانية البنود)، وهي التي تستخدمها الجماعات المحلية وتمثل جوهر النظام المحاسبي للجماعات المحلية .
- الإطار المحاسبي لبلدية بسكرة يعتمد على تبويب نفقات البلدية حسب طبيعتها وحسب المصلحة أو البرامج في نفس الوقت.

الخاتمة

- من الضروري ترشيد الانفاق العام وذلك من خلال مراعاة الأولويات في عملية الإنفاق وكذلك التخفيض من نفقات التسيير وإستثمار هذه المبالغ في مشاريع مجدية وفعالة.

- توظيف النفقات العامة ضمن الميزانية لا تتسم برشادة لإنعدام شروط الحوكمة .

- أثناء دراستنا العامة خلال الفترة (2015-2017) نعرفنا على أن علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة أي رصيد موازنة بلدية بسكرة وهذا يوضح أن المالية المحلية لبلدية بسكرة تتسم بنوع من الإستقلال لكي تغطي نفقاتها عن طريق إيرادات البلدية الذاتية المستغنية بذلك عن اعانات الدولة للتوازن .

- وجود فائض وهذا يدل على عدم استغلال البلدية لكل إمكانياتها المالية مما يؤكد ضعف التسيير المالي بالبلدية .

- تشكل نفقات التسيير حصة الاسد مقارنة بنفقات قسم التجهيز والاستثمار .

- مدى فعالية نفقات قسم التجهيز والاستثمار لا تؤثر بشكل كبير في ميزانية البلدية لأن نسب فعاليتها ضئيلة جدا مقارنة بنفقات قسم التسيير .

إختبار الفرضيات :

من خلال ما سبق عرضه بين الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا أثناء إختيار الفروض إلى ما يلي:

- الفرضية الأولى التي تنص على أن ميزانية الجماعات المحلية عبارة عن وثيقة تقدر النفقات والإيرادات النهائية للجماعة المحلية ويتم تنفيذها عبر مرحلتين الإدارية فقد تم تأكيدها، هذا يعني أن ميزانية الجماعات المحلية عبارة عن وثيقة تقديرية يتم إعدادها لدورة معينة عادة ما تكون سنة تقدر فيها الاعتمادات المالية في عمليات معينة ويتم تنفيذها عبر مرحلتين:

- المرحلة الإدارية: يقوم بها الأمر بالصرف.
- المرحلة المحاسبية: تنفذ من طرف المحاسب العمومي.

الخاتمة

- الفرضية الثانية التي تنص على فعالية النفقة العامة، هي مدى قدرة النفقة العامة لتحقيق الأهداف المسطرة للجماعات المحلية فقد تم تأكيدها، وهذا يعني فعالية النفقة العامة عبارة على أنها قدرة الوحدة الإدارية في تحقيق أهدافها في إطار مجموعة الأعمال داخل نشاط حكومي معين.
- الفرضية الثالثة التي تنص على المشاكل التي تواجهها الجماعات المحلية والمتعلقة بفعالية النفقات العامة فقد تم تأكيدها وذلك عدم قلة التركيز على تحقيق فعالية النفقات العامة ونخص بالذكر نفقات التسيير لأن نفقات التجهيز حاليا في الجزائر تسيير على أساس برامج لها أهداف لاكن دون أن تخضع إلى التقييم أو ما يعرف بمقاييس الأداء.
- الفرضية الرابعة التي تنص على موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء للجماعات المحلية يؤدي إلى تحقيق فعالية النفقات العامة فقد تم تأكيدها وهذا يعني أن موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء للجماعات المحلية، هي محصلة المحاولات والجهود الأولى لإصلاح موازنة البنود، وهي تعيين أو نظم الموازنات الحديثة وتركز بشكل خاص على تحقيق الكفاية الإدارية وتقليل النفقات إضافة إلى محاولتها قياس مدى كفاءة الأجهزة الحكومية في إنجاز المشاريع.
- الفرضية الخامسة والتي تنص على ضعف الرقابة الممارسة على بلدية بسكرة وإفتقارها إلى مقاييس الأداء، وبالتالي إهمالها لتحقيق فعالية النفقات العامة وثم تم تأكيدها وسبب ذلك هو تعسف الإدارة وضعف الرقابة الممارسة وسط بلدية بسكرة.

التوصيات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن أن نقدم مجموعة من الاقتراحات وهي كالتالي:
- * ضرورة إعادة تصميم هيكل إجراءات أنشطة الجماعات المحلية بما يتماشى مع منهجية موازنة البرامج والأداء بغرض تطوير إعداد وتنفيذ موازنات الجماعات المحلية.
 - * ضرورة إعداد هيكل البرامج والأنشطة على مستوى كل وحدة للجماعات المحلية وفي ضوء رؤيتها الاستراتيجية.

الخاتمة

* ضرورة إعادة اصلاح التشريع الحالي وتطوره بما يتماشى مع متطلبات الاسلوب الجديد للموازنة اعتمادا على احتياجات ومتطلبات وأهداف المنهج المقترح استخدامه.

* ضرورة اعادة تأهيل وتدريب العاملين بالإدارة المالية للجماعات المحلية على كيفية تطبيق موازنة البرامج والمحاسبة على الاداء مع تثمين مشاركتهم في عملية إعداد الموازنة.

أفاق الدراسة:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية بلدية بسكرة خلال الفترة (2015-2017)، بحيث حاولت الدراسة إظهار قدرة النفقات العامة على احداث التغيير في رصيد الموازنة وتحقيق فعالية النفقات العامة إذ ما تم التحكم فيها واستخدامها بعقلانية.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فإنه بحاجة إلى دراسات أخرى ومن بين الاشكالية المقترحة للدراسة ما يلي:

- ما مدى فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية.

- تأثير حجم النفقات العامة على رصيد الموازنة العامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الكتب:

1. الشريف رحمانى، أموال البلديات الجزائرية، الاعتلال العاجز والتحكم الجيد في التسيير، دار القصة للنشر ، الجزائر، 2003.
2. بن داود إبراهيم، المالية العامة على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009 .
3. جمال لعمارة ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر ، القاهرة 2004.
4. حجازي محمد أحمد ، المحاسبة الحكومة والإدارة المالية العامة، ط2، مؤسسة النبع للخدمات المطبعية وتجارة الورق، الأرن ، عمان، 1995.
5. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000.
6. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية الجزائر، 2001.
7. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيادق بيروت ، 1998.
8. محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار المعتر ، عمان 2010.
9. محمد مسعي، المحاسبة العمومية، ط2 ، دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر، 2003.
10. محمود جودة وآخرون، منظومات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، ط1.
11. محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2008.
12. محمد عمر حماد أبو دوح، ترشيد الأنفاق العام وعلاج الأجر ميزانية الدولة، الدار الجامعية الاسكندرية 2006 .
13. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعية المقترحة، ط4 الجماهيرية الليبية 1994.

قائمة المراجع

14. نعمت عبد اللطيف مشمور، اقتصاديات المالية العامة الاسلامية والوضعية ، القاهرة مطبعة
عمرانية 1990.
15. هلاي محمد، المحاسبة الحكومية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2002.
16. يحيوي عمر، مساهمة في الدراسة المالية العامة النظرية الراهنة وفق التطورات الراهنة، دار
هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
17. يلس شاوش البشير، مالية عامة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

II. الأطروحات والرسائل:

*أطروحات الدكتوراه:

1. الطيبي سعاد: المالية المحلية ودورها في عملية التنمية، رسالة متممه لنيل شهادة الدكتوراه جامعة
الجزائر، 2008-2009
2. علي عبد الله: أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الإقتصادية، حالة الجزائر أطروحة
دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية عيود التسير، جامعة الجزائر، 2001.
3. عبد القادر موفق: الرقابة على مالية البلدية الجزائر، دراسة تحليلية ونقدية مقدمة لنيل شهادة
الدكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ، 2015.
4. زيوش رحمة: الميزانية العامة للدولة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون،
كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، 2011.

*رسائل الماجستير:

1. بلجيلالي أحمد: إشكالية عجز الميزانية البلديات، دراسة تطبيقية لبلديات جيلالي بن عمار سيدي
علي هلال قرطوفة بولاية تيارت، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد،
تلمسان، الجزائر 2009-2010.

قائمة المراجع

2. حمادو دحمان: الوسائل غير قضائية على اعمال الادارة المحلية بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم الساسية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2001.
3. دوباني نصيرة: الحكم الراشد وإشكالية عجز ميزانية البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التنمية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010.
4. شباب سهام: اشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية دراسة تطبيقية .حالة بلدية معسكر مذكرة ماجستير، فرع تسيير المالية العامة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2012.
5. عزيز محمد الطاهر: آليات تفعيل دور البلدية في ادارة التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص حقوق، جامعة قادي مرباح ورقلة، 2009-2010.
6. عمر تيميجدين: دور الاستراتيجية التنوع في تحسين اداء المؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013.
7. عباس عبد الحفيظ: تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة تخر لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
8. علاء الدين محمد غازي الحلو: مدى توافي مقومات تطبيق موازنة البرامج والأداء في الجامعات الحكومية في فلسطين ، دراسة حالة جامعة الأقصى، أطروحة في الجامعات الحكومية في فلسطين، دراسة حالة جامعة الأقصى، أطروحة درجة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزو ، فلسطين، 2016.
9. قطاف نبيل، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات- دراسة ميدانية لبلدية بسكرة 2000-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، 2007-2008

قائمة المراجع

10.مفتاح فاطمة: تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعي تلمسان، الجزائر، 2011.

*رسائل الماجستير:

1. بلعسل حنان:لهاري سعاد: مالية الجماعات المحلية بين النصوص والممارسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير حقوق، جامعة عبر الرحمان ميرة، بجاية، 2016.

2. بوزردوم كريمة، مغريتش هنية: الرقابة القضائية على تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص القانون الداخلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الصديق بن يحيى، جيجل ، 2015.

3. جديدي عتيقة: ادارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة نموذجا. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

4. مبارك زهرة سورية: الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور طاهر ملاوي، سعيدة: 2013.

5. محمد مسعودي، ميزانية الولاية بين التحضير والمتابعة، مذكرة تخرج، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر 2006.

III: المداخلات :

1. عطية صلاح الدين: دور الموازن الأداء والبرامج في دعم قرارات الإدارة المالية العامة، ندوة اساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية دمشق ، الجمهورية العربية السورية، 20-24/ نوفمبر / 2004.

قائمة المراجع

2. محمد عبد الفتاح العشماوي: نموذج مقترح لتحسين بيئة القياس المحاسبي لإنتاجية وفعالية النفقة بالقطاع الحكومي بإستخدام مدخل إعادة هندسة العمليات، بحوث وأوراق عمل ملتقى "أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في تعظيم قيمة المؤسسات المنعقدة ف ب القاهرة"، مصر مايو، 2007.
3. طارق نوبر: نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشدية في الدول العربية، ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، مصر سبتمبر 2016.

IV: المقالات:

1. ابراهيم عبد موسى السعبري، نموذج مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء، بحث تطبيقي في "مديرية بلدية الجف الأشرف" مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، عدد 01، مجلد 19 ، 2017.
2. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث دورية أكاديمية محكمة سنوية تصدر عن جامعة قادي مرباح ورقلة ، الجزائر، العدد 07، 2010/2009.
3. جريدي سارة وبوفليح نبيل: دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 02، 01-06-2018.
4. حسين مصطفى هلال، تصنيف الموازنات الحكومية ودورها في ابراز أداء الحكومات وتقييم الأداء موازنة البرامج والأداء، متوفرة على البريد الإلكتروني: hchaly@yahoo.com -Hez يوم 25-05-2019، على الساعة : 04:16 .
5. ريان محند واعمر: النظرية حول المالية العمومية المحلية، مجلة الفكر البرلماني، العدد 01، الجزائر 2002.
6. عامر محمد سلمان، سناء أحمد ياسين ، إطار مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء في بيئة الوحدات الحكومية العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 92، مجلد 22، 2016.

قائمة المراجع

7. منير الحمش: الاقتصاد السياسي الفساد. الاصلاح. التنمية، من منشورات الكتاب العربي دمشق ، سوريا 2006.
8. محمد خطاب: تعريف الكفاءة والفعالية والفرق بينهما، مثال على الكفاءة والفعالية، مجلة الأسود البيزنيس، إدارة أعمال، العدد 04، يوم - 03-08-2017.
9. متلو الطيب، مبدأ الشفافية في تسيير المالية المحلية، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 07 الجزائر 2004.
- 10 محمد سعيد أحمد: الكفاءة والفعالية نقابة التجاريين، مجلة التجاريين ، العدد 05 أكتوبر/نوفمبر 1989.

V. النصوص التشريعية:

1. قانون رقم 10-11 المؤرخ في: 22/06/2011/ يتعلق بالبلدية (ج.ر) العدد 37، المؤرخ في: 03/05/2001.
2. قانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 19/08/1990/ المتعلق بالمحاسبة العمومية (ج.ر.ج.ج) العدد 35 سنة 1990.
3. 09 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 14/12/1992/ المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات الملتمزم بها الجريدة الرسمية، العدد 82.
4. أمر رقم 57 - 85 المؤرخ في: 26/09/1975/ يتضمن القانون المدني (ج.ر.ج.ج) العدد 75، الصادر في 30/09/1971/ المعدل والمتمم.

VI. المراجع بالغة الأجنبية:

1. jresiatK j.e. "Productivity, Measurement" : Productivity, Measurement
- 74.72, Pettersfurg, 17, Public, Productivity Review, No, 44, winter, 1987, pp72.

VII. المواقع:

قائمة المراجع

1. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ولاية بسكرة متحصل عليه:
<http://www.interieur.gov.dz/dynamics/frmltem.aspx?html=9&s=26>
تاريخ الاطلاع: 13 جوان 2019، على 21:15 .

العلماء حقا

الملاحق

الملحق رقم 01:

الحساب الإداري لسنة 2015

| 3 | | 2015 | | | | | |
|---------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|--|--|
| باقي للإنجاز | | الإنجازات | | التحديدات | | الموازنة العامة للميزانية | |
| الإيرادات | النفقات | الإيرادات | النفقات | الإيرادات | النفقات | قسم التسيير | |
| 18 774 548,98 | 60 790 184,12 | 3 132 413 279,61 | 1 600 180 743,66 | 3 151 187 828,59 | 1 660 970 927,78 | | |
| | 0,00 | | 115 379 851,56 | | 115 379 851,56 | 60 سلع ولوازم | |
| | 0,00 | | 118 842 584,70 | | 118 842 584,70 | 61 أشغال وخدمات خارجية | |
| | 0,00 | | 37 156 809,16 | | 37 156 809,16 | 62 مصاريف التسيير العام | |
| | 73 062,12 | | 772 600 705,16 | | 772 673 767,28 | 63 أجر المستخدمين | |
| | 3 000,00 | | 684 100,00 | | 687 100,00 | 64 ضرائب ورسوم | |
| | | | | | | 65 مصاريف مالية | |
| | 60 714 122,00 | | 32 979 999,52 | | 93 694 121,52 | 66 منع وإعانات | |
| | 0,00 | | 55 093 445,08 | | 55 093 445,08 | 67 مساهمات وحصص واداءات | |
| | | | | | | 68 تزويد حساب الإهلاك مؤنات ... | |
| | 0,00 | | 129 635 132,03 | | 129 635 132,03 | 69 أعباء استثنائية | |
| 0,00 | | 10 573 250,00 | | 10 573 250,00 | | 70 منتوجات الاستغلال | |
| 9 044 990,87 | | 54 945 107,06 | | 63 990 097,93 | | 71 ناتج الأملاك العمومية | |
| 317 945,38 | | 348 453 252,00 | | 348 771 197,38 | | 72 تحصيلات إعانات ومساهمات .. | |
| | | | | | | 73 تقليص الأعباء | |
| | 0,00 | 448 100 298,00 | | 448 100 298,00 | | 74 ممنوعات صندوق الأموال المشتركة | |
| | 0,00 | 99 061 578,19 | | 99 061 578,19 | | 75 ضرائب غير مباشرة | |
| | 0,00 | 844 114 611,61 | | 844 114 611,61 | | 76 ضرائب مباشرة | |
| | | | | | | 77 ناتج مالي | |
| 449 009,96 | | 111 943 199,75 | | 112 392 209,71 | | 79 ناتج استثنائي | |
| 8 962 602,77 | 0,00 | 1 215 221 983,00 | 3 049 125,64 | 1 224 184 585,77 | 3 049 125,64 | 82 ناتج وأعباء سنوات مالية السابقة | |
| | | | 334 758 990,81 | | 334 758 990,81 | 83 اقتطاع نفقات التجهيز والاستثمار | |
| | 1 361 466 210,95 | 1 830 651 051,42 | 480 880 008,95 | 1 830 651 051,42 | 1 842 346 219,90 | قسم التجهيز و الاستثمار | |
| | | 1 253 435 552,20 | | 1 253 435 552,20 | | 060 العجز أو الفائض المرحل | |
| | | 564 318 017,70 | | 564 318 017,70 | | 10 تزويدات | |
| | 16 037 538,30 | | 13 178 226,18 | | 29 215 764,48 | 13 إعانات مسددة من طرف البلدية | |
| | | | | | | 14 مساهمات الغير في أشغال التجهيز | |
| | | | | | | 16 اقتراضات | |
| | | | | | | 17 مداخيل القطاع الاقتصادي | |
| | | | | | | 23 كوارث | |
| | 260 725 929,09 | 12 897 481,52 | 36 539 583,23 | 12 897 481,52 | 297 265 512,32 | 24 أملاك عقارية ومنقولة | |
| | | | | | | 25 سلفيات البلدية لأكثر من سنة ... | |
| | | | | | | 26 سندات وقيم | |
| | | | | | | 27 تزويدات للوحدات الاقتصادية البلدية | |
| | 1 084 702 743,56 | | 431 162 199,54 | | 1 515 864 943,10 | 28 أشغال جديدة وتصليحات كبرى | |
| 18 774 548,98 | 1 422 256 395,07 | 4 963 064 331,03 | 2 081 060 752,61 | 4 981 838 880,01 | 3 503 317 147,68 | مجموع النفقات والإيرادات | |
| | | 334 758 990,81 | 334 758 990,81 | 334 758 990,81 | 334 758 990,81 | الحساب 83 من النفقات والمدة 100 من الإيرادات | |
| | | | | | | المادة 730 من النفقات والإيرادات | |
| 18 774 548,98 | 1 422 256 395,07 | 4 628 305 340,22 | 1 746 301 761,80 | 4 647 079 889,20 | 3 168 558 156,87 | المجموع الحقيقي (الطبي) للنفقات والإيرادات (المجموع أ) | |
| | 1 403 481 846,09 | | 2 882 003 578,42 | | 1 478 521 732,33 | الحساب 85 - الفائض الإجمالي | |
| 18 774 548,98 | | 4 628 305 340,22 | 4 628 305 340,22 | 4 647 079 889,20 | 4 647 079 889,20 | مجموع متساو في النفقات والإيرادات (المجموع ب) | |

الملاحق

الملحق رقم 02:

الحساب الإداري لسنة 2016.

| 3 | | 2016 | | التحديبات | | الموازنة العامة للميزانية | الملاحظات |
|---------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|--|--|
| باقي للإنجاز | | الإنجازات | | التحديبات | | | |
| الإيرادات | النفقات | الإيرادات | النفقات | الإيرادات | النفقات | الموازنة العامة للميزانية | الملاحظات |
| 31 493 719,27 | 72 901 437,95 | 3 516 975 691,40 | 1 829 044 847,82 | 3 548 469 410,67 | 1 901 946 285,77 | قسم التسوير | |
| | 1 902 800,00 | | 125 702 096,70 | | 127 604 896,70 | 60 | سلع ولوازم |
| | 670 000,00 | | 96 196 142,91 | | 96 866 142,91 | 61 | أشغال وخدمات خارجية |
| | 0,00 | | 179 175 637,53 | | 179 175 637,53 | 62 | مصاريف التسوير العام |
| | 7 653 115,95 | | 938 894 312,42 | | 946 547 428,37 | 63 | أجور المستخدمين |
| | 3 000,00 | | 631 800,00 | | 634 800,00 | 64 | ضرائب ورسوم |
| | | | | | | 65 | مصاريف مالية |
| | 60 812 522,00 | | 53 950 000,00 | | 114 762 522,00 | 66 | منع وإعانات |
| | 0,00 | | 57 248 990,83 | | 57 248 990,83 | 67 | مساهمات وحصص واداءات |
| | | | | | | 68 | تزيد حساب الإهلاك مؤنات .. |
| | 1 860 000,00 | | 0,00 | | 1 860 000,00 | 69 | أعباء استثنائية |
| | 0,00 | 2 972 800,00 | | 2 972 800,00 | | 70 | منتوجات الاستغلال |
| 7 482 842,85 | | 73 505 292,81 | | 80 998 135,66 | | 71 | نتائج الأملاك العمومية |
| 273 245,33 | | 475 248 977,37 | | 475 522 222,70 | | 72 | تحصيلات إعانات ومساهمات .. |
| 8 620 053,83 | | 0,00 | | 8 620 053,83 | | 73 | تقليص الأعباء |
| 0,00 | | 443 816 653,00 | | 443 816 653,00 | | 74 | ممنوحات صندوق الأموال المشتركة |
| 0,00 | | 115 019 000,64 | | 115 019 000,64 | | 75 | ضرائب غير مباشرة |
| 0,00 | | 862 276 867,25 | | 862 276 867,25 | | 76 | ضرائب مباشرة |
| | | | | | | 77 | نتائج مالي |
| 677 660,17 | | 7 558 932,49 | | 8 236 592,66 | | 79 | نتائج استثنائي |
| 14 429 917,09 | 0,00 | 1 536 577 167,84 | 0,00 | 1 551 007 084,93 | 0,00 | 82 | نتائج وأعباء سنوات مالية السابقة |
| | | | 377 245 867,43 | | 377 245 867,43 | 83 | اقتطاع نفقات التجهيز والاستثمار |
| | 1 429 556 507,82 | 1 986 587 324,02 | 556 431 559,52 | 1 986 587 324,02 | 1 985 988 067,34 | قسم التجهيز و الاستثمار | |
| | | 1 362 067 367,47 | | 1 362 067 367,47 | | 060 | العجز أو الفائض المرحل |
| | | 623 920 699,87 | | 623 920 699,87 | | 10 | تزيدات |
| | 24 294 897,00 | | 1 242 641,30 | | 25 537 538,30 | 13 | إعانات مسددة من طرف البلدية |
| | | | | | | 14 | مساهمات الغير في أشغال التجهيز |
| | | | | | | 16 | اقتراضات |
| | | | | | | 17 | مداخل القطاع الاقتصادي |
| | | | | | | 23 | كوارث |
| | 251 007 569,25 | 599 256,68 | 39 326 618,23 | 599 256,68 | 290 334 187,48 | 24 | أموال عقارية ومنقولة |
| | | | | | | 25 | سلفيات البلدية لاكثر من سنة .. |
| | | | | | | 26 | سندات وقيم |
| | | | | | | 27 | تزيدات للوحدات الاقتصادية البلدية |
| | 1 154 254 041,57 | | 515 862 299,99 | | 1 670 116 341,56 | 28 | أشغال جديدة وتصليات كبرى |
| 31 493 719,27 | 1 502 457 945,77 | 5 503 563 015,42 | 2 385 476 407,34 | 5 535 056 734,69 | 3 887 934 353,11 | مجموع النفقات و الإيرادات | |
| | 377 245 867,43 | 377 245 867,43 | 377 245 867,43 | 377 245 867,43 | 377 245 867,43 | المحاسب 83 من النفقات و المادة 100 من الإيرادات | |
| 8 620 053,83 | 8 620 053,83 | 0,00 | 0,00 | 8 620 053,83 | 8 620 053,83 | المادة 730 من النفقات و الإيرادات | |
| 22 873 665,44 | 1 116 592 024,51 | 5 126 317 147,99 | 2 008 230 539,91 | 5 149 190 813,43 | 3 502 068 431,85 | المجموع العيني (العيني للنفقات و الإيرادات) (المجموع أ) | |
| | 1 470 964 226,50 | | 3 118 086 608,08 | | 1 647 122 381,58 | المحاسب 85 - الفائض الاجمالي | |
| 22 873 665,44 | | 5 126 317 147,99 | 5 126 317 147,99 | 5 149 190 813,43 | 5 149 190 813,43 | مجموع مقاسر في النفقات و الإيرادات (المجموع ب) | |

الملاحق

الملحق رقم 03:

الحساب الإداري لسنة 2017.

| 3 | | ع 17 | | | | | |
|---------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|-------------------------------|---|
| باقي للانجاز | | الانجازات | | التحديدات | | الموازنة العامة للميزانية | المحركات |
| الإيرادات | النفقات | الإيرادات | النفقات | الإيرادات | النفقات | | |
| 32 180 679,91 | 229 155 606,79 | 2 751 345 219,45 | 1 514 744 063,08 | 2 783 525 899,36 | 1 743 899 669,87 | قسم التشغيل | |
| | 183 731 922,55 | | 261 248 012,46 | | 444 979 935,01 | 60 | سلع ولوازم |
| | 4 261 000,00 | | 122 335 192,63 | | 126 596 192,63 | 61 | أشغال وخدمات خارجية |
| | 92 396,00 | | 42 560 124,99 | | 42 652 520,99 | 62 | مصاريف التشغيل العام |
| | 233 062,12 | | 868 384 196,22 | | 868 617 258,34 | 63 | أجور المستخدمين |
| | 3 000,00 | | 628 500,00 | | 631 500,00 | 64 | ضرائب ورسوم |
| | 38 974 226,12 | | 51 912 752,00 | | 90 886 978,12 | 65 | مصاريف مالية |
| | | | 56 758 327,62 | | 56 758 327,62 | 66 | منع وإعانات |
| | | | | | | 67 | مساهمات وحصص وأداءات |
| | | | | | | 68 | تزويد حساب الائتلاف مونات .. |
| | | | | | | 69 | أعباء استثنائية |
| | | 3 682 300,00 | | 3 682 300,00 | | 70 | منتجات الاستغلال |
| 4 072 599,73 | | 80 475 966,11 | | 84 548 565,84 | | 71 | نتائج الأملاك العمومية |
| 227 016,87 | | 400 865 574,85 | | 401 092 591,72 | | 72 | تحصيلات إعانات ومساهمات .. |
| | | | | | | 73 | تقليص الأعباء |
| 1 919 999,97 | | 128 079 895,63 | | 129 999 895,60 | | 74 | ممنوحات صندوق الأموال المشتركة |
| 0,00 | | 965 656 818,74 | | 965 656 818,74 | | 75 | ضرائب غير مباشرة |
| | | | | | | 76 | ضرائب مباشرة |
| 770 606,39 | | 5 083 791,61 | | 5 854 398,00 | | 77 | نتائج مالي |
| 25 190 456,95 | 1 860 000,00 | 1 167 500 872,51 | 367 380,00 | 1 192 691 329,46 | 2 227 380,00 | 79 | نتائج استثنائية |
| | | | 110 549 577,16 | | 110 549 577,16 | 82 | نتائج وأعباء سنوات مالية السابقة |
| | | | | | | 83 | اقتطاع نفقات التجهيز والاستثمار |
| | 1 063 321 092,53 | 1 518 065 781,08 | 454 744 688,55 | 1 518 065 781,08 | 1 518 065 781,08 | قسم التجهيز والاستثمار | |
| | | 1 308 917 256,30 | | 1 308 917 256,30 | | 060 | المجزر أو الفائض المرحل |
| | 25 722 206,67 | 208 807 328,22 | | 208 807 328,22 | | 10 | تزويدات |
| | | | 3 282 808,65 | | 29 005 015,32 | 13 | إعانات مسددة من طرف البلدية |
| | | | | | | 14 | مساهمات الغير في أشغال التجهيز |
| | | | | | | 16 | اقتراضات |
| | | | | | | 17 | مداخل القطاع الاقتصادي |
| | | | | | | 23 | كوارث |
| | 198 373 229,12 | 341 196,56 | 32 454 703,50 | 341 196,56 | 230 827 932,62 | 24 | أملاك عقارية ومقولة |
| | | | | | | 25 | سلفيات البلدية لأكثر من سنة .. |
| | | | | | | 26 | سندات وقيم |
| | 839 225 656,74 | | 419 007 176,40 | | 1 258 232 833,14 | 27 | تزويدات للوحدات الاقتصادية البلدية |
| 32 180 679,91 | 1 292 476 699,32 | 4 269 411 000,53 | 1 969 488 751,63 | 4 301 591 680,44 | 3 261 965 450,95 | 28 | أشغال جديدة وتصلحيات كبرى |
| | | | | | | | مجموع النفقات والإيرادات |
| | 110 549 577,16 | 110 549 577,16 | 110 549 577,16 | 110 549 577,16 | 110 549 577,16 | | |
| | | | | | | | الحساب 83 من النفقات و البقية 100 من الإيرادات |
| | | | | | | | المادة 730 من النفقات والإيرادات |
| 32 180 679,91 | 1 292 476 699,32 | 4 158 861 423,37 | 1 858 939 174,47 | 4 191 042 103,28 | 3 151 415 873,79 | | المجموع النهائي (النهائي) للنفقات و الإيرادات (المجموع أ) |
| | 1 260 296 019,41 | | 2 299 922 248,90 | | 1 039 626 229,49 | | الحساب 85 - الفائض الإجمالي |
| 32 180 679,91 | | 4 158 861 423,37 | 4 158 861 423,37 | 4 191 042 103,28 | 4 191 042 103,28 | | مجموع متساوي في النفقات و الإيرادات (المجموع ب) |